الفصل الثانى

محددات الأداء السياسى للنظام الإقليمى العربى

منذ حرب الخليج الثانية

د. ياسمين فاروق(*)

هناك تعريفات كثيرة "للنظام الإقليمى" بل "للنظام الإقليمى العربى". ونتناول هنا النظام العربى بوصفه إطارا تنظيميا إقليميا يتخطى مجرد مجموع أعضائه. فهذا الإطار يشمل أيضا القيم والقواعد المشتركة التى تفرضها المؤسسة الإقليمية على أداء الدول الأعضاء، سواء فيما يخص تفاعلاتهم فيما بينهم، أو ما يخص تفاعلاتهم مع النظام الدولى خارج الإقليم. وإلى جانب انضمام الدول أعضاء منطقة معينة إلى النظام الإقليمى، يكتمل وجود هذا النظام باعتراف الأطراف الخارجية به. ويقوم أى نظام إقليمى - بالطبع - على كثير من العناصر؛ منها تغطية مساحة جغرافية معينة، وعدد الأعضاء، والتجانس اللغوى والثقافى والتاريخى، والهوية، والمصالح المشتركة، وغيرها من العناصر.

والنظام العربى متهم - بشكل عام - بضعف أدائه السياسى، ليس على المستوى الإقليمى فحسب، بل أيضا على المستوى الدولى. وإذا كنا نتحدث فى إطار علاقة النظام العربى بالنظام الدولى؛ فإن ضعف الأداء ينعكس دوليا فى ضعف - وأحيانا فى غياب - قدرة النظام العربى على فرض إطار تنظيمى مبدئى على السياسيات الخارجية للدول العربية، وعلى علاقتهم بالنظام الدولى.

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وبالرغم من أن هذا التنظيم على مستوى السياسات الخارجية يعد ضعيفا - إلى حد ما - حتى فى حالة أكثر النظم الإقليمية تكاملا - وهو الاتحاد الأوربى - فإن ذلك لا يمنع ضرورة البحث فى محددات أداء النظام الإقليمى العربى التى قد تقف خلف هذا الضعف، والتى حتما تختلف عن محددات أداء النظام الأوربى.

وبناءً على ذلك، نحاول هنا تحليل أربعة من محددات أداء النظام العربى فى الفترة ما بين ١٩٩١ وإلى ما بعد التدخل الأمريكى فى العراق الذى بدأ فى عام ٢٠٠٣. وسوف نركز على المحددات العربية؛ أى تلك التى منبعها النظام الإقليمى، فى محاولة لتفادى "الاستسهال"، بتحميل النظام الدولى، وبشكل خاص الولايات المتحدة وإسرائيل، مسئولية ضعف أداء النظام الإقليمى العربى. ونتناول هنا بالتحديد المحددات البنيوية - الهيكلية؛ أى ذات الصلة بالبنية الحالية للنظام الإقليمى العربى. ويمكن تلخيص هذه المحددات فيما يأتى:

أولا- محددات رسمية:

١ - غياب الإرادة السياسية الرسمية فى تفعيل التكامل الإقليمى العربى، ومن ثم تدعيم أداء النظام.

٢ - اختراق التفاعلات الداخلية للنظام العربى من جانب دول غير عربية؛ أهمها الولايات المتحدة وإيران وتركيا.

٣ - غياب قوة إقليمية أو مجموعة عربية مهيمنة تستطيع تولى قيادة النظام، ويكون من مصلحتها تفعيل فرض نظام عربى على السياسات الخارجية والإقليمية للدول الأعضاء فى النظام.

ثانيا- محددات غير رسمية:

١ -تفكك القاعدة الشعبية الأساسية اللازمة لتفعيل النظام الإقليمى العربى ودعمه.

أولا- المحددات الرسمية:

١- غياب الإرادة السياسية الرسمية فى تفعيل النظام الإقليمى العربى، ومن ثم تدعيم أدائه على المستوى الدولى:

يشكك بعض المؤلفين الغربيين فى وجود نظام إقليمى عربى. ومن وجهة نظر الدكتور بهجت قرنى (أحد أكبر المتخصصين فى العلاقات الدولية العربية) فإن هؤلاء يخلطون بين غياب النظام وغياب فاعليته[١]. ونحن نتفق مع وجهة النظر هذه، ونرى أن عدم فاعلية النظام الإقليمى العربى هو المحدد الأساسى لأدائه على الساحة الدولية.

وقد وضعت إحدى المتخصصات الفرنسيات مجموعة من المعايير لتقييم فاعلية أى نظام إقليمى، ووفقها يصبح النظام فعالا عندما[٢]:

١ - ينصاع أعضاء النظام لمجموعة من القواعد المشتركة.

٢ - يعترض أعضاء النظام حين يخرق عضو أو أكثر إحدى هذه القواعد، وحين يتبع ذلك مجموعة من الإجراءات هدفها تبرير الخرق ومعالجته.

٣ - لا يحتاج أعضاء النظام إلى استخدام القوة من أجل إجبار الأطراف على الانضمام إلى النظام الإقليمى واحترام قواعده.

٤ - يسمح أداء النظام بتحقيق الأهداف المعلنة عند تأسيسه.

بمحاولة تطبيق هذه المعايير على النظام الإقليمى العربى، وجدنا أنه نظام غير فعال. ويظهر ذلك فى عدم قدرته على تأطير سياسات أعضائه، وضمان احترامهم لمجموعة من القواعد العامة المشتركة. وحقيقة الأمر أن الدول العربية تحافظ على حد أدنى من العمل الإقليمى المشترك، فى إطار جامعة الدول العربية، ويسمح هذا الحد الأدنى للأنظمة العربية بتحقيق ثلاثة أهداف؛ هى:

١ - إعاقة أية مشاريع إقليمية منافسة من شأنها فرض قواعد عمل صارمة على سياسات الدول العربية، أو إيجاد قواعد عمل مشتركة بينها وبين إسرائيل. كما أن وجود نظام إقليمى آخر من شأنه توسيع نطاق المنافسة على مركز "القوة الإقليمية"، ليشمل هذا النطاق تركيا وإيران وإسرائيل.

٢ - نزع شرعية تدخل أية أطراف غير عربية فى الشئون السياسية والاستراتيچية العربية[٣].

٣ - تقوية الشرعية الإقليمية والداخلية للأنظمة العربية. فأنشطة الجامعة والقمم العربية تسمح للأنظمة العربية بالتظاهر بالاستجابة لمطالب الوحدة العربية التى ترفعها الشعوب عند تفجر الأزمات الإقليمية[٤]. وآخر دليل على دور جامعة الدول العربية فى شرعنة الأنظمة العربية إقليميا ودوليا ظهر عندما رأينا أن أولى الخطوات الخارجية لمجلس الحكم الانتقالى فى العراق بعد مرور خمسة أشهر على سقوط صدام حسين (أى فى سبتمبر ٢٠٠٣)، كانت هى الضغط من أجل قبول أن يشغل المجلس الانتقالى مقعد العراق فى مجلس جامعة الدول العربية[٥].

لكن الإبقاء على حد أدنى من النظام الإقليمى يحرم الدول العربية من العمل المشترك فى مواجهة اختراق قوى خارجية نظامَهم الإقليمى، كما سنشرح لاحقا فى هذه الدراسة، كما أنه يقضى على التضامن العربى الجماعى مع الدول التى تتعرض لتهديدات خارجية، مثلما حدث مع العراق فى ٢٠٠٣، ومع سوريا فيما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

وغياب الإرادة الرسمية العربية فى التكامل الإقليمى يمكن تفسيره جزئيا بالنظر إلى تاريخ العلاقات العربية - العربية. إن الخبرة التاريخية أثبتت أن القوى الإقليمية العربية طالما استغلت التكامل الإقليمى فى محاولة فرض سيطرتها على العلاقات الدولية فى المنطقة العربية. وسرعان ما تبين أن معظم

محاولات التكامل الإقليمى، سواءً على مستوى جامعة الدول العربية أو على مستوى الأقاليم الفرعية (مثل الخليج والمشرق والمغرب العربى) تم استخدامها فى بسط نفوذ الدول الكبيرة على الدول الأصغر، حتى إن بعض الكتاب - مثل مايكل بارنت - اتهموا مصر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأنها كانت رواء سقوط التكامل الإقليمى العربى، بسبب توظيف النظام العربى فى بسط هيمنة مصرية على التفاعلات العربية - العربية والتفاعلات العربية - الدولية[٦]. وقد ساعدت الحدود المسامية بين الدول العربية على تحقيق ذلك؛ لأنها سمحت للأنظمة الحاكمة باختراق الحدود الوطنية لبعضها البعض، والتدخل للتأثير فى سياسات دول الجوار من الداخل[٧].

ولذلك، فمنذ انتهاء حقبة ما عرف "بالحروب العربية الباردة"، وتحديدا منذ أفول نجم الوحدة العربية بقيادة جمال عبد الناصر فى أواخر الستينيات، فإن الدول العربية أصبحت تدير سياساتها الخارجية فى إطار فردى محض، بعيدا عن الإطار الإقليمى[٨]. وبالنسبة إلى فؤاد عجمى (المتخصص فى الشرق الأوسط) فإن هذا التجول لا يعنى بالضرورة "نهاية الحركة القومية العربية"[٩]، وإنما قد تكون الدول العربية الآن تجسد "شكلا جديدا من القومية العربية"[١٠]، يعتمد على التعاون "البراجماتى"[١١] بين الدول العربية، لا على "التلاحم"[١٢] فيما بينها. وعلى هذا الأساس احتفظت الدول بجامعة الدول العربية بوصفها منظمة حكومية ليس لها أية سلطة مستقلة قد تعلو على سلطة الدول الأعضاء.

وبذلك فإنه عند اندلاع أية أزمة إقليمية تسارع الدول العربية إلى عقد قمة عربية تعلن فيها تبنى موقف "مثالى" موحد تجاه الأزمة. ففى عام ٢٠٠٣، التقى الزعماء العرب فى شرم الشيخ، وأصدروا إعلانا جاء فى بنده الأول "الرفض المطلق لضرب العراق"، وجاء فى البند الخامس "تأكيد امتناع دولهم عن المشاركة فى أى عمل عسكرى يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضى العراق وأية دولة عربية"[١٣].

وانتهى الأمر بهذا القرار إلى أن يوفر غطاء تمويهيا للدول العربية التى كانت قد بدأت تعاونها اللوجستى مع الولايات المتحدة، من أجل ضرب العراق، بدلا من أن يقوم القرار بهدفه الأساسى الذى هو منع أى شكل من أشكال هذا التعاون، كما ساعد القرار على تغطية تباين مواقف الأنظمة العربية تجاه مسألة إسقاط النظام العراقى بالقوة[١٤].

ويعد عدم وجود أية آلية عربية لإدارة المنازعات وحلها مؤشرا مهما جدا على غياب أية إرادة مشتركة على المستوى الرسمى فى تفعيل النظام الإقليمى العربى. فغياب مثل هذه الآلية مؤشر خطير فى منطقة تشهد جميع أنواع الصراعات المسلحة من صراعات داخلية وخارجية. وترجع آخر محاولة لإنشاء مثل هذه الآلية إلى مارس ٢٠٠٦، عندما قرر مجلس جامعة الدول العربية - بإجماع الأصوات طبعا - إنشاء مجلس الأمن والسلم العربى. وحتى نهاية عام ٢٠٠٩ لم يصادق على النظام الأساسى للمجلس سوى ١٢ دولة عربية فقط. وتظل الأداة الأساسية والأكثر فاعلية فى إدارة النزاعات فى العالم العربى هى وساطة الدول بشكل فردى التى غالبا ما تخضع لمصالح الوسيط. كما ينتج عن ذلك تدخل وسطاء غير عرب فى حل الصراعات الداخلية، والصراعات بين الدول فى المنطقة العربية.

ويمتد ضعف الإرادة الرسمية فى تفعيل النظام الإقليمى العربى إلى المستوى الاقتصادى[١٥]. وقد يكون هذا إثبات أن نظرية الأكاديمى البريطانى البارز دافيد ميترانى عن أن "فيضان" التكامل الإقليمى يبدأ من مجال واحد، ويمتد تدريجيا إلى بقية المجالات تسير أيضا فى الاتجاه العكسى[١٦]؛ إذ إن غياب الإرادة الرسمية فى التكامل بين الدول العربية على المستوى السياسى، أدى إلى غياب التكامل على المستوى الاقتصادى. ففى عام ٢٠٠٠، بلغ حجم التبادل التجارى بين الدول العربية حوالى ٨٪ من مجموع التبادل التجارى الخارجى لجميع أعضاء جامعة الدول العربية. هذه النسبة لم تتغير منذ ٥٠ عاما، وتظهر ضآلتها حين نقارنها بحجم التبادل التجارى الإقليمى فى مناطق

أخرى من العالم. فى العام نفسه وصل حجم التبادل التجارى بين أعضاء الاتحاد الأوربى إلى ٦١٪ من إجمالى تبادلهم التجارى الخارجى، ووصلت هذه النسبة إلى ٢٣٪ فيما يخص دول اتحاد جنوب شرق آسيا (الآسيان)[١٧]. وينخفض أيضا تدفق الأيدى العاملة بين الدول العربية عن مثيله فى الاتحاد الأوربى. وهذا الانخفاض يرجع إلى قرار سياسى فى دول الخليج المستوردة للعمالة فى العالم العربى. ففى المملكة العربية السعودية (وهى أكبر الدول العربية استيرادا للعمالة والكوادر) انخفضت نسبة العرب من الأيدى العاملة الأجنبية من ٩١٪ فى ١٩٧٥ إلى ٤٧٪ فى ٢٠٠٢[١٨]. ويتلخص تأخر الموقف الاقتصادى العربى فى أن العالم العربى يحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص التكامل الاقتصادى الإقليمى على مستوى العالم، كما أنه الأقل اندماجا فى الاقتصاد الدولى[١٩].

من البدهى إذن، أن ينعكس ضعف التكامل الإقليمى على السياسات الخارجية للدول الأعضاء، وعلى أداء النظام العربى على المستوى الدولى. إن الأنظمة العربية اختارت أن تشل التكامل السياسى والاقتصادى فيما بينها منذ عقود. وبالرغم من توالى الأزمات الإقليمية الواحدة تلو الأخرى، وبالرغم من نجاح تجارب التكامل الإقليمى فى أوربا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبالرغم من عدم قدرة الدول العربية - فرادى - على الاندماج فى تيارات العولمة؛ فإن المعجزة التى قد تدفع الدول العربية إلى الإدراك أن فوائد التكامل الإقليمى قد تتخطى مساوئه، لم تحدث بعدُ.

٢- غياب قوة إقليمية أو مجموعة عربية مهيمنة، تستطيع تولى قيادة النظام، وترى مصلحتها فى تفعيل النظام الإقليمى العربى:

أرجع كتاب كبار مثل فؤاد عجمى[٢٠]، وخير الدين حسيب[٢١]، ومايكل هادسون[٢٢]، ومالكولم كر، والسيد ياسين[٢٣] تفكك النظام الإقليمى العربى إلى غياب قوة إقليمية عربية مهيمنة، أو على الأقل قوة إقليمية عظمى على المستوى الإقليمى العربى. وقد تبنى كتاب آخرون هذه النظرية التى تقضى بأن

أى نظام إقليمى يحتاج إلى قوة إقليمية مهيمنة قادرة على فرض نظام جماعى مشترك على سياسيات الدول الأعضاء وتفاعلاتها[٢٤]. وقد وضع روبرت جيلبين فى عام ١٩٨٧ نظرية Hegemonic Stability التى تدفع بأن هيمنة قوة ما على النظام الدولى تولد الاستقرار[٢٥]. كما تذكرنا هذه المقولات بنظرية "جماعات الأمن" Security Communities التى وضعها كارل دويتش[٢٦].

إن الفكرة الأساسية وراء نظريات هؤلاء الكتاب الكبار وتحليلاتهم، هى أن وجود أى نظام إقليمى وفاعليته يتطلبان وجود دولة تمثل المركز أو "النواة" التى ستدور حولها عملية التكامل الإقليمى[٢٧]. هذه الدولة عليها الاطلاع بإدارة النظام الإقليمى، من خلال موازنة القوى الإقليمية الأخرى، والعمل على احترام جميع أعضاء الإقليم للقواعد المشتركة المفترض بها تنظيم سلوكهم داخل الإقليم وخارجه[٢٨]. إلى جانب هذا الدور على المستوى الرسمى، يجب على مثل هذه الدولة أن تمثل "قطبا" يستطيع أن يجذب شعوب الإقليم نحو تأسيس البنية الشعبية الأساسية التى يرتكز عليها النظام الإقليمى[٢٩]. وإذا ما نظرنا إلى القوى الإقليمية التقليدية فى المنطقة العربية سنجد أن أيا منها غير مؤهل الآن للعب مثل هذا الدور.

لقد حُملت مصر مسئولية لعب مثل هذا الدور تقليديا، وأثبتت فى عهد محمد على وعهد الرئيس جمال عبد الناصر أنها تستطيع أن تكون مشروعا لقوة إقليمية عربية عظمى تهيمن على النظام الإقليمى العربى[٣٠]. وفى خلال هذين العهدين تفوقت مصر على بقية الدول العربية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، حتى فيما يخص جغرافيتها السياسية. ولكن مشروع الهيمنة المصرية على النظام العربى انتهى فى كل مرة بقرار سياسى. ففى عهد محمد على، قررت الدول الغربية تحجيم مصر إقليميا، أما بالنسبة إلى حقبة الرئيس عبد الناصر، فإن هزيمة ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر تلاهما قرار سياسى بالتخلى عن لعب دور القوة المهيمنة فى العالم العربى[٣١].

ولكن حتى بعد أن تخلى المسئولون السياسيون فى مصر عن لعب مثل

هذا الدور، ظل لمصر وضعها الخاص فى النظام الإقليمى العربى، خاصة بعد أن انتهت الحقبة التى قاطعت فيها بعض الدول العربية القاهرة، وعاد المقر الرئيس لجامعة الدول العربية إليها، فظلت مصر تتمتع بمركز القوة الإقليمية "التقليدية" و"الأخ الأكبر" الذى يجسد المركز "التاريخى" للعالم العربى[٣٢].

ويهمنا فى هذا المقام أن نذكر بالمقومات التاريخية التى يرتكز عليها جزء من النخبة السياسية والفكرية المصرية والعربية، عندما يدافعون عن مركز مصر الإقليمى المتميز فى العالم العربى، خاصة أننا نعيش مرحلة تتعالى فيها الأصوات التى تشكك فى مرتبة مصر الإقليمية.

ولعل أول ما يخطر بالبال، هو أن مصر كانت وتظل الدولة العربية الوحيدة التى استخدمت "القوة الناعمة" لتدعيم مركزها الإقليمى فى العالم العربى. فعلى الصعيد الثقافى كانت مصر "فنارا ثقافيا" للدول العربية قبل ميلاد المؤسسات التعليمية والثقافية فى هذه الدول[٣٣]. فإن جامعة الأزهر هى ثانى أقدم جامعة فى العالم الإسلامى بنيت فى القرن العاشر الميلادى[٣٤]. وهى تحتضن اليوم فى كلياتها الست والأربعين ٢٠,٠٠٠ طالبا عربيا وأجنبيا. ولدى مصر مؤسسة الأهرام التى هى من أقدم المؤسسات الصحفية العربية؛ إذ يرجع إنشاؤها إلى عام ١٨٧٥[٣٥]. وعلى مستوى الثقافة الشعبية Pop Culture، فإن الإنتاج السينمائى العربى بدأ فى مصر، وحتى يومنا هذا تنتج مصر أكبر عدد من الأفلام العربية التى تبث فى الدول العربية من المحيط إلى الخليج. وما بين عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٨ أنتجت مصر ثلاثة أرباع الأفلام الناطقة بالعربية[٣٦]. وتظل مصر الدولة العربية الوحيدة التى حصل ثلاثة من مواطنيها على جائزة نوبل للسلام.

أما على الصعيد السياسى، فلا يخفى على المتخصصين والمسئولين العرب والأجانب، أن مصر هى أقدم الدول العربية من حيث الحدود والنظام الإدارى والمؤسسات، ولا يخفى أيضا أن هيكل الدولة المصرية من مؤسسات ودساتير وقوانين كان الأساس الذى انطلق منه بناء الدولة الحديثة فى بقية الدول

العربية، فضلا عن أن فقهاء القانون المصرى محررون أساسيون للنصوص القانونية والدستورية لعدد كبير من الدول العربية، بعد حصولها على الاستقلال[٣٧]. وبالرغم من الضعف الذى أصاب مؤسسات الدولة المصرية عبر السنين؛ فإن مصر تظل الدولة العربية الأكثر "مأسسة" فى العالم العربى.

وعلى الصعيد الجغرافى، استغلت مصر موقعها منذ عقود، لكى تكون حلقة الوصل بين العرب والغرب، ولكى تكون سفيرا للعرب، خاصة فى أوربا. حتى بعد أن طورت الدول العربية علاقاتها الدولية لاحقا، حافظت مصر على دبلوماسية نشطة، تعتمد على مؤسسات قوية، وعلى انتشار واسع فى أنحاء العالم، من خلال ٢١ بعثة دبلوماسية فى العالم العربى، و٣٥ بعثة فى أفريقيا، و٢٣ بعثة فى آسيا، و٢٣ بعثة فى أوربا، و١٦ بعثة فى الأمريكتين. أضف إلى ذلك ٢٠ مكتبا ثقافيا، وأحد عشر مركزا ثقافيا مصريا حول العالم. كما أن لمصر وجودا ملحوظا وقديما فى المنظمات الدولية[٣٨]. لقد كانت مصر عضوا فى عصبة الأمم منذ إنشائها عام ١٩١٩ حتى اختفائها، ثم اشترك وفد مصرى فى مباحثات سان فرانسيسكو التى شهدت ميلاد منظمة الأمم المتحدة. وكانت مصر أول بلد عربى يحتل مقعدا مؤقتا فى مجلس الأمن، كما أن بطرس غالى المصرى يظل - حتى الآن - العربى الوحيد الذى احتل منصب سكيرتير عام الأمم المتحدة[٣٩]. وفى السنوات الأخيرة لعبت الدبلوماسية المصرية دورا مهما فى انفتاح العالم العربى على دول أمريكا الجنوبية[٤٠].

ولا أحد ينكر أن الانفجار السكانى فى مصر سبب أساسى فى ديونها الخارجية ومشاكلها الاقتصادية، غير أنه يجذب المستثمرين العرب والأجانب الذين يريدون الاستفادة من سوق تحتضن أكثر من ٧٥ مليون مستهلك. كما أن عدد السكان يسهم فى بناء الثقل الإقليمى لمصر، فكل أربعة عربى منهم واحد مصرى، كما تمتلك مصر أكبر الجيوش العربية؛ إذ يفوق عدد رجاله ٤٥٠ ألف مقاتل.

وعلى الصعيد العسكرى، فإن مصر هى أول قوة عسكرية فى العالم

العربى وأفريقيا، والثانية فى الشرق الأوسط، وتحتل المركز الحادى عشر عالميا من حيث عدد مقاتلى الجيش[٤١]، وتبقى مصر البلد العربى الوحيد الذى استرد جميع أراضيه التى احتلتها إسرائيل فى ١٩٦٧.

وبالرغم من كل هذه العوامل، تعانى القوة الإقليمية لمصر اليوم معضلة أساسية، فالمسئولون المصريون يتجاهلون أهمية تغيير الهيكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمنطقة العربية، و"الشيخوخة" التى تعانيها مقومات القوة الإقليمية المصرية. إن مستوى مصر الاقتصادى والتكنولوچى تغلب عليه مستوى دول الخليج وبعض الدول غير النفطية مثل تونس والمغرب[٤٢]، كما فقدت مصر قدرتها - والأرجح إرادتها - على التأثير فى التفاعلات السياسية داخل النظم الإقليمية الفرعية فى الخليج والمغرب العربى والمشرق وأفريقيا؛ إذ أصبح لكل نظام فرعى من هؤلاء قوة إقليمية خاصة به. وأخيرا، فإن المشكلات السياسية والاقتصادية التى تعانيها مصر فى الداخل ساعدت على أفول نجمها على المستوى العربى. حتى القوة الناعمة التى كانت المجال الذى تحتكر مصر التفوق فيه، فقد أصبح ينافسها فيه الإعلام الممول سعوديا، كما شرعت دول الخليج الأخرى فى افتتاح فروع لجامعات فرنسية وأمريكية، وأصبح فيها مراكز ثقافية ومتاحف دولية.

والحقيقة أن المعضلة الكبرى التى تعانيها مصر حاليا، هى أن خطابها الرسمى الذى يصر على رسم صورة الدولة على أنها قوة إقليمية فى العالم العربى، لا يتوافق لا مع مواردها، ولا مع سياستها الإقليمية. لقد أصبحت سياسة مصر الإقليمية سياسة متحفظة، تخلو من المبادرات، وتقتصر على ردود الأفعال. كما أصبح الدور المصرى ضعيف التأثير فى العراق والصومال ولبنان ودارفور وجنوب السودان وحوض النيل والمفاوضات المباشرة التى استأنفتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل فى أغسطس ٢٠١٠، وفقدت القاهرة سحرها على المستوى الشعبى العربى تدريجيا، مع ابتعاد مواقفها عن تطلعات الشعوب العربية التى مازالت تنظر إلى مصر على أنها وريثة القومية العربية، وتتطلع إلى موقف مصرى عروبى عند اندلاع أية أزمة فى العالم العربى.

وإذا بحثنا اليوم عن بقية الدول العربية المرشحة لتقود - أو التى قادت سابقا - النظام الإقليمى العربى، تأتى المملكة العربية السعودية وسوريا إلى الأذهان. والحقيقة أن انتفاض الدبلوماسية السعودية فى المرحلة التى تلت الاجتياح الأمريكى للعراق، جعل عددا من الصحفيين والمتخصصين العرب والأجانب، يعلنون أن السعودية هى قائد النظام الإقليمى العربى حاليا، وبلا منازع[٤٣]. والواقع أن السعودية تتفوق إقليميا، بل عالميا فى عدد من المجالات، فهى أولا قوة "إسلامية - بترولية"، ليس على المستوى العربى فحسب، ولكن أيضا على المسنوى الدولى[٤٤]. ويجب عدم التقليل من الأهمية الأدبية للسعودية فى نفوس أكثر من مليار ونصف المليار مسلم، فأرضها هى مهبط الوحى على الرسول محمد ﷺ وهى حاكمة أقدس مدينتين يحج إليهما المسلمون الذين يتوجهون إليها لأداء الصلوات الخمس يوميًا.

لا شك أن أهم مقومات القوة السعودية هو النفط؛ إذ تملك السعودية ٢٦٪ من احتياطى النفط فى العالم، وبذلك تكون صاحبة الجزء الأكبر من مخزون النفط العالمى، كما أنها أكبر مصدر للمنتجات البترولية على مستوى العالم، وثانى أكبر مصدر للبترول الخام، كما أن مخزونها من الغاز الطبيعى يضعها فى المركز الرابع على المستوى العالمى[٤٥]. ونتيجة لهذه المقومات النقدية؛ فإن السعودية هى البلد العربى الوحيد الذى يمتلك صوتا منفردا، ومقعدا دائما فى مجلس إدارة صندوق النقد الدولى، جنبا إلى جنب مع القوى الصناعية الكبرى فى العالم. وعلى المستوى الإقليمى العربى تظل المملكة صاحبة أكبر ناتج محلى إجمالى، وأكبر مصدر ومستورد، كما أنها تمثل أكبر اقتصاد، وأكبر سوق نقدية فى الشرق الأوسط[٤٦]. وفى عام ٢٠٠٥ كانت المملكة الشريك الاقتصادى الأول لاثنى عشر بلدا عربيا، وحازت ما يقارب نصف إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم العربى[٤٧].

كما أن الارتفاع غير المسبوق فى أسعار البترول فى السنوات الأخيرة، سمح للسعودية أن تحقق ناتجا محليا إجماليا قياسيا، احتلت به المركز الثالث والعشرين على مستوى العالم[٤٨].

ولكن لا تصنع هذه المقومات فى حد ذاتها القوة الإقليمية السعودية، وإنما يصنعها توظيفها فى خدمة دور إقليمى يساعد المملكة على دعم مركزها الإقليمى والدولى المتميز. فالسعودية تعول كثيرا على العنصر الإسلامى، من أجل تدعيم مركزها الإقليمى والعالمى، وهى تقدم نفسها بوصفها نموذجا للدولة الإسلامية. وفى سبيل ذلك طورت المملكة أدوات كثيرة لنشر النموذج الأيديولوچى الإسلامى السعودى، على المستوى العالمى. فقد أنشأت الجامعات لاستقطاب طلاب الدين الإسلامى الأجانب، كما برعت فى استخدام العائدات النفطية فى تمويل صورتها، بوصفها راعيا رسميا للإسلام والمسلمين حول العالم، من خلال بناء المساجد والمراكز الإسلامية. كما أن للمملكة - ومنذ الستينيات - بعثات إسلامية فى أماكن وجود الأقليات المسلمة فى آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا. وفى خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات احتلت السعودية المركز الثانى عالميا، من حيث حجم مساعداتها الخارجية التى جاء أغلبها فى صورة منح غير قابلة للسداد[٤٩]. وفى خلال عام ٢٠٠٢ وصلت المساعدات الخارجية السعودية إلى ١,٧ مليار دولار، علاوة على ١٤,٧ مليون دولار، أنفقت فى صورة مساعدات للإغاثة[٥٠]. إلى جانب هذه المبالغ، أنفقت المملكة ٢٠٧ مليارات دولار فى صورة مساعدات لخمسة وثلاثين دولة عضو فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة[٥١]. ولا تمثل هذه المبالغ سوى جزء مما تنفقه الدولة السعودية من مساعدات وهبات ومنح، فضلا عن التبرعات الخاصة من المواطنين والمؤسسات السعودية الخاصة[٥٢]. ولعل أهم المساعدات التى تدعم النفوذ الإقليمى للمملكة العربية السعودية، هى تلك التى تنفقها فى العالم العربى، فهى تقدم مساعدات سنوية للسلطة الفلسطينية تتراوح ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون دولار[٥٣]. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى عام ٢٠٠٠، تبرعت السعودية بحوالى ٢٤٠ مليون دولار للشعب الفلسطينى[٥٤]، وفى ٢٠٠٦، شاركت بمليار دولار فى إعادة إعمار لبنان بعد حربه مع إسرائيل، لتكون بذلك أكبر الدول المانحة[٥٥].

إن هذا السخاء السعودى يكمن وراءه رغبة المملكة فى أن تعكس صورة

"الأخ المقتدر" الذى يساعد المحتاجين من أعضاء العائلة العربية والإسلامية الأقل حظا، ودرجت المملكة على استخدام المنح والهدايا والمساعدات والقروض على المستويين الرسمى والخاص، من أجل الحفاظ على هذه الصورة. ولكن المسئولين السعوديين ينتظرون - فى المقابل - أن تقوم الدول والأشخاص الذين ينتفعون "بالكرم السعودى" بمراعاة مصالح المملكة العربية السعودية فى المنطقة، وأن يساندوا سياسة المملكة على المستويين الإقليمى والدولى.

ومنذ النصف الثانى من عقد التسعينيات، أضافت المملكة العربية السعودية أداة جديدة إلى الأداتين الاقتصادية والإسلامية، وأصبحت تستخدم الإعلام أيضا فى دعم نفوذها فى النظام الإقليمى العربى. وأصبح بعض الكتاب يتحدثون عن "الإمبراطورية الإعلامية السعودية"؛ إذ يوجد أكثر من عشر محطات فضائية سعودية لها قاعدة واسعة من المشاهدين عبر العالم العربى(٥٦). وبالرغم من أن هذه المحطات ليست مملوكة للحكومة السعودية؛ فإن مالكيها قريبون جدا من العائلة المالكة والنظام الحاكم. وقد دعمت هذه القنوات شعبية الأطروحات السياسية والدينية والاجتماعية السعودية على المستوى العربى. وتصاحب هذه القنوات مجموعة من الصحف الإقليمية الممولة سعوديا التى يمتلكها أعضاء فى الأسرة المالكة السعودية. فإن مجالس إدارات صحيفتى الحياة والشرق الأوسط يرأسهما الأمير خالد بن سلطان (ابن ولى العهد السعودى)، والأمير فيصل بن سلمان (ابن حاكم الرياض) الذى يرأس كذلك المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق التى تصدر صحيفة Arab News باللغة الإنجليزية(٥٧).

وسواء كان الحديث عن هذه الصحف أو القنوات؛ فإنها جميعا تخلو من أى نقد للسياسات السعودية على المستوى الداخلى أو الخارجى، كما أن نقد النظام السياسى السعودى فيها أمر مستبعد، وهى تقدم السعودية بوصفها نموذجا إسلاميا عربيا ناجحا على المستويات السياسية والاقتصادية والدينية. ويساند

النظام السعودى هذا الإعلام "الخاص" بالطبع. فمنذ افتتاح قناة العربية الإخبارية فى ٢٠٠٣ لكى تنافس قناة الجزيرة، انفردت باللقاءات الأولى مع جورج بوش ونورى المالكى ثم باراك أوباما مع قناة عربية[٥٨].

وبالرغم من هذه الصورة الباهرة؛ فإن قوة السعودية لا تخلو من النقائص، مثلها فى ذلك مثل جميع القوى الإقليمية العربية، حتى القوى الدولية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. فمن وجهة نظر اقتصادية، نجد البترول وحده مسئولا عن ٧٥٪ من دخل الدولة، و٩٠٪ من صادراتها، و٤٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى[٥٩]. ومن الناحية السكانية؛ فإن الأجانب يمثلون ثلث سكان الدولة، والغالبية الكاسحة من القوة العاملة (٥,٥ ملايين من أصل ٦,٥ ملايين شخص)[٦٠]. وتكرس السلطات السعودية ٤٢٪ من نفقات الدولة، و٢٦٪ من وارداتها للتسلح، وهذه النسب هى الأعلى فى الشرق الأوسط[٦١]. وتشهد المملكة تراجعا لنفوذها فى منطقة الخليج العربى التى كانت تمثل منطقة النفوذ التقليدية للسعودية. فبالرغم من أنها تغطى ٤ - ٥ من مساحة شبه الجزيرة العربية؛ فإنها لم تعد تتفوق على جاراتها فى المجالات الاقتصادية والعسكرية، وضعفت هيمنتها السياسية على شئون الخليج، وعلى العلاقات الخارجية لدول الخليج العربية. وأول مؤشرات تراجع الهيمنة الاقتصادية يكمن فى تراجع متوسط دخل الفرد السعودى على مدار السنوات، إلى أن أصبح لا يمثل سوى ربع متوسط دخل الفرد فى قطر[٦٢]. ومن الناحية الاستراتيجية أصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية فى جميع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، باستثناء المملكة العربية السعودية التى غادرتها القاعدة الأمريكية فى ٢٠٠٣. والواقع أن وجود هذه القواعد أعاق مشروع سعودى لاتفاق أمنى بين دول مجلس التعاون الخليجى تهيمن عليه الرياض[٦٣]. وشهد الخليج العربى ما عرفه بعض المتخصصين "بثورة" إمارات الخليج وممالكه النفطية على المملكة العربية السعودية؛ إذ استقلت السياسات الخارجية والإقليمية لهذه الدول إلى حد كبير عن السياسة السعودية كما انتهى تدخل المملكة فى الشئون الداخلية لهذه الدول[٦٤].

وإذا نظرنا نحو سوريا اليوم، للبحث عن قوة إقليمية لتفعيل النظام الإقليمى العربى، سنجد أن معادلة القوة الإقليمية لسوريا لا تسمح لها بالانفراد بقيادة النظام الإقليمى العربى. بل على العكس، سنجد أنها تفتقر إلى معظم المقومات المادية للقوة الإقليمية. فسوريا تعانى ركود نموها الاقتصادى منذ عدة سنوات، وثباته على معدل ٢٪ سنويا، فى حين أن معدل نمو السكان فى سوريا وصل إلى ٢,٦٨٪، فى خلال السنوات العشر الأخيرة[٦٥]. ويمثل البترول ٥٠٪ من موارد الدولة، و٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وقد وصل إلى احتلال نسبة ٦٥٪ من الصادرات السورية فى ٢٠٠٢. ويجب هنا، أن نلاحظ أن إنتاج النفط السورى فى تراجع مستمر منذ بداية التسعينيات[٦٦]. وفى عام ٢٠٠٥ وصل حجم الديون الخارجية لسوريا إلى ٧,٢ مليارات دولار[٦٧]. وتسهم العقوبات الأمريكية، وعدم استقرار علاقات سوريا مع الاتحاد الأوربى، فى محدودية حجم التبادل التجارى الخارجى، والعلاقات الاقتصادية الدولية لسوريا. وتتركز علاقات سوريا التجارية مع دول الخليج العربى، ولكنها تتأثر بمراحل صعود وهبوط علاقاتها السياسية مع هذه الدول[٦٨]. وتتلخص القوة الاقتصادية لسوريا فى عاملين؛ هما: استقلالية اقتصادها عن الاقتصاد الغربى، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح[٦٩].

وإذا حاولنا البحث عن مقومات جغرافية أو جيوسياسية للقوة الإقليمية لسوريا، سنجد أنها تقع فى المنطقة الأقل استقرارا، والأكثر تركيزا للصراعات فى العالم العربى والشرق الأوسط. ولا نستطيع أن ننكر أن مثل هذا الموقع يسمح لسوريا بالتدخل ولعب دور فى الصراعات المختلفة التى تحيط بها، من أجل ضمان حماية مصالحها. ولا يخفى على أحد أن سوريا تجيد ممارسة مثل هذا التدخل. ولكن هذا القرب من مصادر الصراعات يجعلها أيضا عرضة للانخراط فيها، مثلما حدث عندما ضربت إسرائيل معسكر تدريب فلسطينى فى سوريا عام ٢٠٠٣، وحينما اخترقت القوات الأمريكية الموجودة فى العراق الحدود السورية، وهاجمت المواقع التى زعمت أنها ينطلق منها المجاهدون إلى العراق[٧٠]. أضف إلى ذلك أن العقوبات الأمريكية على سوريا ترجع إلى دعم

سوريا لحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية التى تعدها واشنطن حركات إرهابية. وبشكل عام، فإن مركز سوريا ضعيف وسط جيرانها، فمساحة تركيا تساوى خمسة أضعاف مساحتها، ومساحة العراق تساوى ضعفى مساحتها. كما أن وجود القوات الأمريكية فى العراق منذ عام ٢٠٠٣، والاتفاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، إلى جانب احتلال إسرائيل لهضبة الجولان، كل ذلك يزيد من خطورة التهديدات العسكرية المحتملة لسوريا. وبالرغم من أن سوريا تمتلك صواريخ وأسلحة كيماوية وبيولوجية، تضعها فى المركز الثانى بين القوى العسكرية العربية؛ فإن معظم عتادها العسكرى بال، ويرجع إلى الحقبة السوفيتية. وبسبب فشل المحاولات السورية المتتابعة لشراء أسلحة جديدة من روسيا؛ فإنها تظل - من وجهة النظر العسكرية - أضعف من ثلاثة من جيرانها هم: العراق - فى ظل وجود القوات الأمريكية - وتركيا وإسرائيل[٧١].

وعلى هذا الأساس، فإن تقييم القوة الإقليمية السورية من وجهة نظر كمية، قد يفضى بنا إلى إقرار ضعف سوريا إقليميا، بدلا من قوتها. ولكننا نؤمن بأن القوة الإقليمية لدمشق يجب تقييمها على أساس سياسى عملى؛ أى على أساس قوة التأثير السورى فى التفاعالات السياسية فى المنطقة العربية. وهذه القوة ترتكز أساسا على قدرة النظام السورى على استغلال المواقف الإقليمية و"الحالات" التى لم يشارك النظام السورى فى صنعها؛ أى أن النظام السورى لطالما استغل حالات الصراع والاستقرار فى المنطقة، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، وتوسيع نفوذه السياسى، كما أن القوة الإقليمية لسوريا ترتكز عمليا على قدرة دمشق على "الإزعاج" و"إلحاق الأذى"؛ فإن لسوريا حلفاء فى جميع بؤر الصراع فى المشرق العربى، كما أن لها صلات بكثير من الحركات والجماعات التى تسمح لها باختراق الحدود الوطنية للدول العربية، حتى تتمكن من تهديد أمن المنطقة واستقرارها، إذا ما تعرضت مصالحها للتهديد. وبناءً على ذلك، فإن النفوذ الإقليمى لسوريا يتجلى حينما تكون معرضة للخطر.

لذلك يجب أن ندرك أن سوريا لا تستطيع الاستغناء عن تحالفاتها الإقليمية، بل إنها على مدار تاريخها كانت فى بحث مستمر عن حلفاء لها؛ لأنها

تعلم أن الدور الإقليمى الذى تريد الاضطلاع به، والمرتبة الإقليمية التى تسعى لتحقيقها، تتخطى - بمراحل - الموارد والمقومات السورية المتاحة[٧٢]. لذلك فإن سوريا فى احتياج دائم إلى قاعدة ملموسة، أو إلى "عمق استراتيچى" لإضفاء مصداقية على خطابات المسئولين فيها، بأنها قوة إقليمية عربية[٧٣]. وهنا تكمن عبقرية سوريا - كما يسميها جميل مطر - فى قدرتها على مضاعفة استفادتها من التحالفات التى تجريها فى سبيل تحقيق طموحها فى لعب دور القوة الإقليمية فى العالم العربى[٧٤]. ولكن هنا أيضا تكمن نقطة ضعف سوريا، فهى لا تستطيع قيادة النظام الإقليمى العربى إلا فى إطار مجموعة، ولا يوجد حاليا تجمع عربى (كالمثلث السورى - المصرى - السعودى سابقا) يسمح لسوريا بلعب مثل هذا الدور.

بشكل عام أصبح النظام العربى فى حالة "انتشار للقوة"[٧٥]، تمنع أية دولة عربية منفردة من لعب دور القائد للنظام الإقليمى العربى، ومن دفع بقية الدول العربية إلى قبول مثل هذا الدور. فجميع الدول العربية تعانى نقائص فى هياكل قوتها الإقليمية، وهو ما اكتشفه على الدين هلال وجميل مطر منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. فإن القوى منها عسكريا يفتقر إلى القوة الاقتصادية، والقوى منها اقتصاديا يفتقر إلى القوة العسكرية والنفوذ السياسى فى المنطقة[٧٦]. كما أن المسئولين السعوديين والمصريين لا يريدون تحمل مسئولية تفعيل النظام الإقليمى العربى؛ وهو ما قد يهدد تحالفهم مع الولايات المتحدة والاستقرار السياسى الداخلى للنظام الحاكم، وسوف يهدد السلام المصرى مع إسرائيل.

٣- اختراق التفاعلات الداخلية للنظام العربى من جانب دول غير عربية أهمها الولايات المتحدة وإيران وتركيا:

إن ضعف التكامل الإقليمى العربى وسع مجالات تدخل أطراف غير عربية فى تفاعلات النظام الإقليمى العربى. والواقع أن النظام الإقليمى العربى دائما ما تنازعه تياران سبقا ميلاد الدول العربية، بل ميلاد النظام الإقليمى العربى فى عام ١٩٤٥.

أول هذه التيارات هو "اختراق" النظام الإقليمى من قبل أطراف غير عربية. وبحسب تعريف بارى بوزان وأول ويفر، فإنه يتم اختراق أى نظام إقليمى حين تتدخل قوى أجنبية فى التفاعلات الإقليمية بين أعضاء النظام[٧٧]. ويرى كارل براون (أحد أبرز المتخصصين فى دراسات الشرق الأوسط) أن هذه المنطقة هى الأكثر اختراقا من قبل قوى خارجية فى النظام الدولى الحالى[٧٨]. نضيف إلى ذلك أن الفاعل الأساسى فى اختراق الشرق الأوسط هى الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ عام ١٩٤٥ وصفت إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية منطقة الشرق الأوسط بأنها "الميدان الرئيس لاختبار المثل التى من أجلها تم شن الحرب و[هى ساحة] اختبار النظام الدولى الجديد"[٧٩]. كما أن كل إدارة أمريكية مرت بالبيت الأبيض منذ ذلك الحين، كان لها "عقيدة" Doctrine فيما يتعلق بالشرق الأوسط[٨٠]. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى انفراد الولايات المتحدة بالاختراق الأجنبى للمنطقة. ومنذ ذلك الحين والدول العربية تعيش نتائج طبيعة النظام الدولى الأحادى القطبية والأهمية الاستراتيجية التى يوليها القطب الأوحد لمنطقتهم.

لقد عرفت الإدارات الأمريكية المتتابعة ثلاثة أهداف أساسية للوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط؛ هى:

١- حماية إسرائيل.

٢- تأمين دول الخليج الغنية بالبترول.

٣- الحفاظ على تدفق هذا البترول بشكل مستمر إلى الولايات المتحدة.

وقد حذفت أهداف أخرى إلى تلك الأهداف السابق ذكرها، كما قد أضيف إليها، مع تطور النظام الدولى. وكان أهم الأهداف السابقة منع التمدد السوفيتى فى الشرق الأوسط، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ومحاصرة الدول التى ترعى "الإرهاب"[٨١].

وقد أدى انفراد الولايات المتحدة باختراق النظام الإقليمى العربى فى

العقدين الأخيرين، إلى زيادة مجالات التدخل الأمريكى فى الشئون العربية، إلى أن وصل إلى التدخل فى شئون الحكم الداخلية فى هذه الدول. فالولايات المتحدة تتدخل حاليا، ليس فى السياسة السورية فى لبنان والسياسة المصرية فى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى والسياسة السعودية فى منطقة الخليج فحسب، ولكنها أيضا تتدخل فى سياسة هذه الأنظمة تجاه المعارضين السياسيين والأقليات التى تعيش فى دولهم. ولا يقتصر تدخل الولايات المتحدة على المجال السياسى، فهى موجودة عسكريا بشكل مكثف فى المنطقة.

هناك ٦٠٠٠ جندى أمريكى ينتشرون فى الشرق الأوسط من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى، إلى جانب خمسين ألف جندى أمريكى فى العراق. وتستضيف قطر والبحرين أكبر قاعدتين للقوات الأمريكية فى الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك كله، فإن الولايات المتحدة هى أكبر مصدر أسلحة لدول المنطقة[٨٢].

وفى عام ٢٠٠٣ سمح احتلال العراق للولايات المتحدة أن تتحول من اختراق تفاعلات النظام الإقليمى إلى الهيمنة عليها. ففى خلال العامين الأولين للغزو (أى حتى عام ٢٠٠٥) حاولت الولايات المتحدة أن تتخذ من العراق قاعدة لفرض سياستها على التفاعلات الإقليمية فى المنطقة. ولكن يجب الإشارة إلى أن الدول العربية لطالما احتفظت بهامش من الاستقلالية فى سياساتها الخارجية، خاصة فى الشق الإقليمى منها[٨٣]. فالعلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية لم تكن أبدا علاقة تبعية كاملة، ولكن يقترب شكل العلاقة من كونها علاقة "اعتماد متبادل غير متكافئ"[٨٤] فى المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيچية. إن السياسات الإقليمية للدول العربية لا تخضع بشكل تام إلى توجيهات واشنطن حتى بالنسبة إلى سياسات الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. وذلك لأن الدول العربية تمتلك القدرة على التفاوض، بل المساومة، بفضل ما تملكه من ثروات بترولية، وبفضل موقعها الاستراتيچى، وبفضل تفوق قدرتها على التأثير - على المستويين الرسمى

والشعبى العربى - فى قدرة الولايات المتحدة. وهذه العوامل هى التى تمنح الدول العربية القدرة على مقاومة سعى الولايات المتحدة للسيطرة على التفاعلات العربية - العربية، وفرض مواقفها على سياسات الدول العربية تجاه بعض القضايا، خاصة الصراع العربى - الإسرائيلى، والملف النووى الإيرانى، والملف السودانى، وغير ذلك من القضايا والصراعات[٨٥].

أما **ثانى التيارات** التى تمر بالنظام الإقليمى العربى فهو يخص الدور الذى تلعبه القوى الشرق أوسطية الأخرى (تركيا وإيران) فى التفاعلات الداخلية للنظام العربى. وقد أفادت دول الشرق الأوسط التى تقع على هامش العالم العربى من الحدود المسامية للدول العربية، من أجل "النفاذ" عبر هذه الحدود إلى التدخل فى التفاعلات العربية - العربية. والحقيقة أن نفاذ إيران وتركيا إلى داخل النظام الإقليمى العربى ليس بالحديث، فصلاتهم التاريخية والإنسانية والثقافية والدينية مع الدول العربية تسبق ميلاد الدول العربية الحديثة، وميلاد نظامهم الإقليمى[٨٦].

لقد خضعت معظم الدول العربية للحكم العثمانى طيلة عدة قرون، كما أن حركة التجارة العالمية، ووجود أغلبية مسلمة فى الشرق الأوسط أسهما فى كثافة التيارات العابرة للحدود، عبر دول الشرق الأوسط[٨٧]. وفى حين يقصر بعض المتخصصين (مثل بول نوبل) عملية النفاذ عبر الحدود، على علاقات الدول العربية بعضها ببعض؛ فإن متخصصين آخرين (مثل جريجورى جاوز) يؤكدون أن إيران وتركيا أثبتتا قدرتهما على التخلل إلى قلب النظام الإقليمى العربى، وإلى داخل الدول العربية[٨٨].

وقد ساعد تزامن الانتكاسة التى شهدها النظام الإقليمى العربى، بعد غزو العراق للكويت (فى ١٩٩٠-١٩٩١)، مع طرح مشاريع إقليمية بديلة للمشروع العربى (مثل "الشرق الأوسط الجديد"، و"الشراكة الأورومتوسطية") على انفتاح النظام الإقليمى العربى على محيطه الشرق أوسطى[٨٩]. وبعد الغزو الأمريكى للعراق (فى ٢٠٠٣)، كثفت دول الشرق الأوسط غير العربية من

تخللها فى المجالات السياسية والأيديولوچية والأمنية العربية، ومن ثم احتدم الجدل - على المستويين الرسمى والشعبى - حول الدورين التركى والإيرانى فى الأمن الإقليمى العربى، وحل صراعات المنطقة[٩٠].

فبالنسبة إلى تركيا، بلورت موقفا تجاه اجتياح العراق منذ المراحل الأولى للتخطيط الأمريكى للغزو[٩١]، وقد جسدت الضربات العسكرية التركية لشمال العراق أكثر السبل التركية عنفا للتعبير عن موقفها تجاه التطورات السياسية الداخلية فى العراق ما بعد الغزو؛ إذ استهدفت حزب العمل الكردستانى، فى إشارة واضحة إلى عدم رضائها عن التمكين السياسى للأكراد فى كردستان العراق[٩٢]، كما استضافت فى ديسمبر ٢٠٠٦ "مؤتمر مساندة الشعب العراقى"، وكان معظم الحاضرين من القيادات السنية فى العراق[٩٣]، ثم أسهمت التطورات السياسية التى تبعت الغزو الأمريكى للعراق فى إفساح مجال أكبر لدور تركى فى الشئون الإقليمية العربية، واستغلت تركيا ذلك من خلال تبنيها مجموعة من المواقف التى عززت تقاربها مع القوى الإقليمية والرأى العام فى العالم العربى. ففى عام ٢٠٠٦ أعلنت تركيا رفضها للحصار المفروض على قطاع غزة، بل حافظت على علاقاتها مع حماس، وفى خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان فى أغسطس من العام نفسه، ظل الموقف التركى بعيدا عن تأييد إسرائيل، بل تأزمت علاقاتهما الثنائية التى كانت متميزة، وفى عام ٢٠٠٧، حينما كانت سوريا معزولة إقليميا، توسطت تركيا بينها وبين إسرائيل، من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات، ومؤخرا أكدت تركيا تضامنها مع الشعب الفلسطينى المحاصر فى غزة، إبان العدوان الإسرائيلى فى ٢٠٠٩، وتأكد ذلك من خلال دعمها لأسطول الحرية الذى كان يهدف إلى كسر الحصار المفروض عليهم فى مايو ٢٠١٠[٩٤].

ولا يخفى أن الدول العربية شعرت "بانزعاج"، إزاء التداخلات العسكرية التركية فى العراق، وإزاء صعود نجم تركيا إقليميا على المستوى الشعبى. ولكن الموقف التركى تجاه الملف العراقى، وكذا المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية، وطبيعة علاقات أنقرة المستقرة مع الدول العربية، إلى

جانب وجود حكومة إسلامية فى أنقرة، كل ذلك ساعد على إسراع عجلة التقارب العربى - التركى، فى مقابل التوجس العربى من التدخل الإيرانى فى الشئون العربية. فقد تحول المشرق العربى إلى ساحة لإعادة إحياء التوسع السياسى والأيديولوچى الإيرانى منذ عام ٢٠٠٥؛ إذ يتعمد المسئولون الإيرانيون فى خطاباتهم عن لبنان وفلسطين والعراق أن يوحوا بغياب الحدود التى طالما فصلت "العرب عن العجم" فى الشرق الأوسط. وحول هذه القضايا وغيرها يتعمد الخطاب الرسمى الإيرانى تبنى مواقف "أكثر عروبة من (المواقف) العربية"[٩٥]، مستخدما مفردات إسلامية، لتأكيد طمس الفروق بين الشعوب والمصالح العربية والإيرانية فى الشرق الأوسط. والاعتماد على مثل هذه الاستراتيچية فى الخطاب الرسمى الإيرانى الموجه للعالم العربى، يسمح للنظام الإيرانى باستثارة التضامن الشعبى الإسلامى، بغض النظر عن العرق والمذهب والجنسية. إلى جانب هذه العوامل، يدعم تحالف إيران مع سوريا، ومع حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد إسرائيل، شرعية التدخل الإيرانى فى الصراع العربى - الإسرائيلى. والدور الذى يلعبه الحلفاء العرب لإيران فى دعم شرعية هذا التدخل ليس بجديد، ففى خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية الثمانى، استخدمت دمشق المواقف الإيرانية فى الصراع العربى - الإسرائيلى لتبرير تحالفها مع نظام الملالى الإيرانى، فى حين كانت الغالبية الكاسحة من الدول العربية تساند العراق ضد إيران فى تلك الحرب. وطالما بررت دمشق تحالفها مع طهران، على أساس أنه يخدم الأمن القومى العربى، واستمرت فى محاولة تحويل هوية الحرب بين العراق وإيران، من حرب بين العرب السنة والعجم الشيعة، إلى حرب بين الدولتين العراقية والإيرانية[٩٦].

وفى عام ٢٠٠٣، تبنت إيران علنا، وفى الكواليس الأمنية والدبلوماسية، موقفا يقترب من موقف دول الخليج العربية من الحرب الأمريكية على العراق. فإيران لم تكن تمانع إسقاط نظام الرئيس العراقى السابق صدام حسين، ولكنها

لم تكن ترحب بوجود عسكرى أمريكى فى العراق، خاصة مع وجود آلاف القوات الأمريكية فى أفغانستان والخليج العربى[٩٧].

لقد تأكد نجاح الاختراق الإيرانى للنظام الإقليمى العربى، عندما توالت اعترافات النظم العربية - خاصة الخليجية- بوزن إيران العربى، فى الوقت نفسه الذى كانت فيه هذه الدول تنضم إلى تكتلات إقليمية عربية، وإلى ترتيبات استراتيجية مع الولايات المتحدة، لمواجهة التشعب الإيرانى فى المنطقة العربية. ففى مارس ٢٠٠٧ حضر وزير الخارجية الإيرانى القمة العربية فى الرياض ملبيا دعوة رسمية وجهتها له المملكة، وحضر الرئيس الإيرانى قمة مجلس التعاون الخليجى أول مرة فى ديسمبر من العام نفسه[٩٨]، وفى هذا الشهر نفسه زار نائب وزير الخارجية المصرى إيران فى أول زيارة لرجل دولة على هذا المستوى منذ ٢٧ عاما[٩٩].

وقد رصدنا أنه فى خلال عام ٢٠٠٧ قام الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بإحدى عشرة زيارة إلى الدول العربية، من ضمنها أول زيارة لرئيس إيرانى للإمارات العربية المتحدة منذ ١٩٧٩، وكانت إحدى هذه الزيارات إلى المملكة العربية السعودية لتلبية أول دعوة رسمية توجهها المملكة إلى رئيس إيرانى لأداء فريضة الحج[١٠٠]. وقد تساوى عدد الزيارات التى قام بها الرئيس الإيرانى إلى دول عربية فى خلال عام واحد فقط (٢٠٠٧) مع عدد الزيارات التى قام بها على مدار ثلاث سنوات (بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٦). وبعد مرور عام على هذا الانفتاح العربى على إيران (أى فى عام ٢٠٠٨)، كان من البدهى أن ينشر صحفيان سعودى ومصرى افتتاحيتين يتسائلان فيهما: "لماذا لا يعقد العرب قمتهم فى إيران"[١٠١]، بما أن إيران ستكون "ضيفا خفيا" فى القمة، حتى إذا لم تتم دعوتها[١٠٢]؟ بل وصل الأمر إلى أنه عندما كانت العلاقات السورية - السعودية فى قمة تأزمها، عرضت إيران وساطتها بين هاتين الدولتين اللتين طالما كونتا "مثلثا عربيا" مع مصر[١٠٣]. ثم جاءت نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية

(فى عام ٢٠٠٦) ليكملا "الانتصارات التى تهطل مثل الأمطار" على إيران، بحسب تصريح لوزير الخارجية الإيرانى آنذاك[١٠٤].

وقد صاحب هذا الاختراق الإيرانى للمجال السياسى والأمنى الرسمى العربى انتعاش التأثير الإيرانى على المستوى الشعبى. ففى عام ٢٠٠٦، عبر ٥٩٪ من المصريين الذين شاركوا فى استطلاع للرأى عن وجهة نظر إيجابية تجاه إيران، فى حين رأى ٦١٪ منهم أنها لا تشكل سوى حد أدنى من الخطر على الدول العربية. وفى الاستطلاع نفسه عبر ٥١٪ من المستجوبين عن شكهم فى أن تستخدم إيران سلاحها النووى ضد دولة إسلامية[١٠٥]. وفى عام ٢٠١٠ أكد استطلاع جديد للرأى فى الدول العربية أن الغالبية من الذين تم سؤالهم يرون أن حصول إيران على السلاح النووى سوف تكون له نتائج إيجابية على الشرق الأوسط[١٠٦].

والواقع أن شعبية إيران فى العالم العربى قد تضاعفت بعد الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، وأصبح ينظر إليها على أنها الدولة الإسلامية الشرق أوسطية الوحيدة القادرة على تحدى السياسات الأمريكية والإسرائيلية، ليس على المستوى الإقليمى فحسب، بل أيضا على المستوى الدولى. وقد تبنى النظام الإيرانى عدة مواقف لتدعيم هذه الصورة، فعندما كثفت الولايات المتحدة تهديداتها لسوريا، كانت إيران الدولة الوحيدة التى أعلنت استعدادها للدفاع عنها عسكريا، ووقعت معها عددا من الاتفاقات العسكرية لتأكيد جديتها[١٠١]. وقبل ذلك وبعده يظل دعم إيران العلنى للقضية الفلسطينية مصدرا مهما لدعم شعبيتها عربيا[١٠٨].

لا شك فى أن هذه المواقف الإيرانية تثير فى الشعوب العربية نوعا من الإعجاب والإحساس بالتقارب مع إيران حكومة وشعبا، فإيران بالنسبة إلى بعض العرب تمثل نموذجا للدولة الإسلامية التى ترفض القيم والمواقف الغربية البعيدة عن الإسلام، وهى دولة استطاعت أن تتغلب على كل المحاولات الأمريكية لعزلها وهزيمتها[١٠٩]، وفشلت محاولات بعض الأنظمة العربية

"وصم" إيران بهويتها الشيعية، من أجل التأثير فى شعبيتها بين الشعوب العربية، وصنفها بعض آخر بأنها محاولة أمريكية جديدة لتفريق المسلمين[١١٠].

ولا شك فى أن مثل هذا الاختراق الأمريكى - التركى - الإيرانى للمجال العربى على المستويين الرسمى وغير الرسمى، يؤثر فى أداء النظام الإقليمى العربى. فالنظام العربى عاجز عن أن ينظم، أو على الأقل هو عاجز عن أن يضع إطارا للتفاعلات - خاصة السياسية - فى داخله، بسبب ارتباط الدول العربية بتحالفات وترتيبات مع قوى خارجية أصبحت تلعب أدوارا أساسية فى تحديد شكل التفاعلات والعلاقات داخل النظام الإقليمى العربى، كما أن هذه القوى الخارجية من غير المتوقع أن تخضع لقواعد النظام الإقليمى العربى التى لا تخضع لها أصلا الدول العربية. إذن، فالنظام غير قادر على منع اختراق هذه الدول للتفاعلات فى داخله، أو حتى تنظيم مجالات هذا الاختراق وشكله. ومن النتائج البديهية أن يعجز ذلك النظام عن تنظيم علاقات الدول العربية مع إيران وتركيا والولايات المتحدة، بل مع إسرائيل وغيرها من القوى الدولية.

ثانيا- محددات غير رسمية:

تصدع القاعدة الشعبية اللازمة لتفعيل النظام الإقليمى ودعمه على المستوى الرسمى:

يتحاشى كثير من الكتاب العرب الاعتراف بأن النظام العربى قد تغير على المستوى الشعبى مثلما تغير على المستوى الرسمى[١١١]. وقد كشف الغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠ عن تفكك التضامن الشعبى العربى الذى أكدته الأزمات التى تتالت على المنطقة العربية، بدءا بالغزو الأمريكى للعراق، ووصولا إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة فى ٢٠١٠-٢٠٠٩. لقد كشفت هذه الأزمات التحولات التى لحقت تدريجيا "بالأمة العربية" وبالهوية العربية، وأضحى من الممكن ملاحظة هذه التحولات، حتى فى أوساط الشعوب التى سادتها ذات يوم القومية العربية؛ مثل الشعبين المصرى والسورى[١١٢].

وأولى الانقسامات التى كشفتها حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، وأكدتها الحرب الأمريكية على العراق (فى ٢٠٠٣) هى تلك التى تفصل بين المجتمعات الخليجية الغنية، والمجتمعات الفقيرة فى المنطقة العربية. ففى الحربين كانت الرؤية الخليجية للخطر العراقى، وبالتحديد للخطر الذى يشكله نظام صدام حسين، مختلفة فى هذين المعسكرين. فالخطاب العروبى والإسلامى الذى برر به صدام حسين غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠، وجرم به العدوان الأمريكى على العراق فى ٢٠٠٣، خلق نوعا من التعاطف مع العراق، بل مع صدام فى داخل المجتمعات المصرية والسورية والأردنية والفلسطينية، على سبيل المثال وليس الحصر. ولم يكن هذا الشعور سائدا داخل المجتمعات الكويتية والسعودية والقطرية التى عايشت عن قرب، بل عاشت تجربة العدوان العراقى، وعانت التهديدات العراقية للملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، على النحو الذى خلف عند هذه المجتمعات شعورا بالكراهية وعدم الثقة تجاه النظام العراقى السابق. ويمكن الجزم بأن حدة هذا الشعور لم يكن لها مثيل فى بقية أنحاء العالم العربى[١١٣]. وفى عام ١٩٩٠ أدى قرار دول الخليج طرد مواطنى الدول التى اصطفت خلف العراق إلى تعميق هذا الانقسام بين المجتمعات الخليجية والمجتمعات العربية الأخرى، وكان هذا القرار كاشفا للتحول فى علاقات الشعوب العربية بين بعضها وبعض. وبدأ بعض الصحفيين العرب الكتابة عن سوء معاملة العمالة والموظفين العرب فى دول الخليج، وعن استخدام هذه العمالة أداة فى العلاقات الرسمية العربية؛ وهو ما أسهم فى تبديد ذيول الوحدة العربية على مستوى الشعوب[١١٤]. وقد ترك طرد العاملين العرب من دول الخليج أثرا فى نفوس المجتمعات العربية؛ لأن هذه لم تكن المرة الأولى التى يتم فيها ذلك. ففى خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضى، أدى التوتر الحاد فى العلاقات بين ليبيا ومصر إلى غلق السوق المصرية أمام الأيدى العاملة الليبية، وإلى طرد ١٠٠ ألف مصرى يعملون فى ليبيا[١١٥]. وقد اتخذت بعض الدول العربية مثل هذه الإجراءات ضد الموظفين المصريين بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل. وحتى الآن، يغلب على

العلاقات بين دول الخليج والدول العربية المصدرة للأيدى العاملة طابع العلاقة بين "صاحب العمل والعامل"، على المستوى الشعبى، وأحيانا على المستوى الرسمى[١١٦].

وبدأ يتضح تدريجيا أن التضامن العربى، وانتماء الأمة العربية إلى وطن عربى واحد، حل محله الانتماءات الوطنية[١١٧]، ولعل آخر دليل معاصر على تفتت التضامن العربى هو المعاملة التى يتعرض لها اللاجئون العراقيون فى الدول العربية بعد عام ٢٠٠٣. حتى سوريا التى طالما رفعت شعار احتضان الأشقاء العرب، اتخذت منذ سبتمبر ٢٠٠٧ إجراءات لتقييد بقاء اللاجئين العراقيين على أراضيها، فأصبح مفروضا عليهم الحصول على تأشيرة لدخول أراضيها، بعد أن سبق وحددت فترة إقامتهم فى سوريا بثلاثة شهور قد تكون قابلة للتجديد أو لا[١١٨]. وفى مصر تشهد مشاكل جمع شمل الأسر العراقية، ورفض عودة اللاجئين العراقيين الذين خرجوا من مصر لقضاء حاجة لهم فى العراق، على سوء معاملة "الأشقاء العراقيين" لأسباب أمنية[١١٩]. وقد عبر المجتمعان المصرى والسورى عن امتعاضهما من استضافة اللاجئين العراقيين، حتى لا يمكن القول إن تآكل التضامن العربى ينطبق على المستوى الرسمى فحسب. لقد تعالت أصوات معترضة فى هذين المجتمعين على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والعقارات، بسبب تهافت اللاجئين العراقيين من الأثرياء عليها، وبسبب التخوف من استمرار هذا الارتفاع إذا ما تحول العراقيون إلى مقيمين دائمين[١٢٠].

وقد أسهمت تداعيات الغزو الأمريكى للعراق فى إضعاف التضامن العربى الشعبى مع العراقيين، وفى كشف الانقسامات التى تخترق "الأمة العربية". إن مشهد سقوط تمثال صدام حسين فى يوم ٩ مارس ٢٠٠٣ الذى صور عددا من العراقيين يرقصون حول التمثال، ويقذفونه بالنعال، قد تعارض مع مشاعر الصدمة والأسى التى كانت تشعر بها الغالبية العظمى فى مصر ودمشق أو فى رام الله والرباط، وازدادت الصدمة لدى الشعوب العربية عندما

استطاعت القوات الأمريكية إسقاط بغداد من دون أية مقاومة تذكر[١٢١]. ولكن ردود الفعل فى الشارع الخليجى اختلفت - إلى حد ما - عن ردود الفعل فى بقية الدول العربية؛ إذ يمكن القول إن الغالبية الخليجية فرحت بمصير نظام صدام حسين. وطوال فترة الاحتلال التى تلت الاجتياح، أربكت الانقسامات والاعتداءات الطائفية المتبادلة داخل العراق، التضامن العربى مع العراقيين، وأصبح من المألوف أن يسأل المصرى أى لاجئ عراقى عن مذهبه إن كان سنيا أو شيعيا[١٢٢].

علاوة على هذه العوامل، أدت أسلمة الهوية العربية إلى تهميش العرب من أصحاب الديانات الأخرى خاصة المسيحيين. ولكن هذه مسألة اختلف فيها المتخصصون فى شئون النظام الإقليمى العربى[١٢٣]. ففى حين يرى بول نوبل أن عنصر الإسلام كان وراء بقاء أمة عابرة لحدود الدول فى المنطقة، بعد تفكك الأمة العربية، يرى بسام طيبى خلافَ ذلك، فهو لا ينكر أن البذور الأولى للقومية العربية زرعها مفكرون إسلاميون، من أمثال جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبى[١٢٤]. ومع ذلك، فإن الأسلمة التى لحقت بالحركة القومية العربية منذ أواخر ستينيات القرن الماضى، أدت إلى تقسيم الأمة العربية عندما ألزمت أن يكون أعضاء هذه الأمة فى الدول العربية من المسلمين السنة، الذين هم من ذوى العرق العربى[١٢٥].

والمشكلة تكمن هنا فى أننا لو تبنينا هذا التعريف "للعربى"، سنكتشف أنه ينزع هذه الهوية من أكثر من ٢٥ مليونا من سكان المنطقة العربية؛ لأنهم ينتمون إلى أعراق أخرى (كالأكراد، والأرمن)، ومن أكثر من ٩,٥ ملايين مواطن من عرق عربى، غير مسلم، ومن أكثر من ٢٠ مليون مواطن من عرق عربى مسلم، غير سنى[١٢٦]. وتتفاقم المعضلة إذا أضفنا إليها حقيقة أن المسلمين العرب السنة ليسوا كتلة واحدة. فالسلفيون والليبراليون والمعتدلون وأصحاب المذاهب المختلفة يعرف كل منهم الأمة العربية الإسلامية تعريفا يختلف عن تعريف الآخر[١٢٧].

وتعكس الأزمات المختلفة التى يمر بها العالم العربى تداعيات أسلمة الهوية العربية؛ إذ تصحب الانقسامات والمواجهات السنية - الشيعية، والإسلامية - المسيحية، والعربية - الكردية، والعربية - الأفريقية، معظم النزاعات التى نشبت فى المنطقة. وما تلك إلا المواجهات الأكثر شيوعا، فى حين تشهد أزمات أخرى أنواعا أخرى من الصراعات الطائفية. فقد شهد العالم العربى هذه المواجهات إبان حروب الخليج الثلاثة، وحروب لبنان، وفى السودان، وسوريا، وغيرها. وقد ساعدت مشاريع إدارة جورج بوش الابن من أجل إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد اعتداءات ٢٠٠١، على إلقاء الضوء على الإحباطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تعانيها الأقليات فى العالم العربى، وعلى إذكاء التوترات بين الأقلية والأغلبية فى مختلف الدول العربية.

وقد انعكست هذه الانقسامات على مواقف الجماعات المختلفة، من مختلف قضايا العالم العربى، خاصة من الصراعات الدائرة فيه، فلم يفلت منها حتى أكثر الصراعات التى يلتف حولها العرب (الصراع العربى - الإسرائيلى)، والصراع الدائر فى العراق بمختلف مستوياته، فموقف المواطن العربى من الملف العراقى أصبح مرتبطا بعرقه وديانته، بل بطائفته[١٢٨].

لكن بالرغم من هذه العوامل، لا نستطيع أن نجزم بأن "الأمة العربية" لم يعد لها وجود. وتقدم ما تعرف بوسائل الإعلام "الجديدة" دليلا قويا على صراع هذه الأمة من أجل البقاء، منذ النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين[١٢٩].

إن جرائد مثل الحياة والقدس العربى، وقناة مثل الجزيرة تمتلك جمهورا وعاملين واهتمامات تتخطى حدود الدول التى تمولها، ويصنفها الغرب والعرب أنفسهم بأنها وسائل إعلام قومية عروبية، وتصنف الجزيرة أحيانا بأنها إسلامية[١٣٠]. وتعنى هذه التصنيفات - ببساطة - أن وسائل الإعلام تلك تقدم قراءات وتحليلات للأحداث العربية والعالمية، تجتذب بها أنصار التضامن العربى، وتعكس رؤية للأحداث مغايرة للرؤية التى تقدمها وسائل الإعلام الغربية[١٣١]. إن هذه الوسائل توسع أفق الصراعات والمشكلات التى تعانيها كل

دولة عربية على حدة، لتقدمها للمتلقى على أساس أنها شأن عربى جماعى، يتخطى الحدود الوطنية لدولة ما. وبناءً على ذلك عرفت الجزيرة حرب إسرائيل ولبنان (٢٠٠٦) بأنها "الحرب (العربية) السادسة"، وليس "حرب إسرائيل وحزب الله"، أو "حرب لبنان" كما قدمتها بعض وسائل الإعلام السعودية والمصرية القريبة من السلطة[١٣٢]. وعلى المنوال نفسه أطلقت الجزيرة على القوات الأمريكية فى العراق اسم "قوات الاحتلال"، فى حين تسميها قناة العربية "قوات التحالف"[١٣٣].

وتؤثر القنوات الفضائية بشكل خاص فى اتجاهات العرب، نتيجة للاتساع المطرد فى عدد مشاهديها؛ إذ تصل هذه القنوات إلى ٥١٪ من المصريين، و٥٣٪ من السوريين، و٧١٪ من السعوديين، و٩٠٪ من سكان بقية دول الخليج[١٣٤].

والأهم من المشاهدة فى هذه القنوات هو المشاركة. إن وسائل الإعلام ذات الاتجاه القومى العربى تعد منتدى للمشاركة والتعبير بالنسبة إلى المواطنين العرب الذين يمكنهم التمتع بقدر من حرية الرأى والتعبير ذلك القدر الذى يفتقدونه فى وسائل الإعلام الوطنية. ومع أن المشاركة مفتوحة لجميع الاتجاهات تقريبا؛ فإن الاتجاه القومى العروبى والإسلامى هو الأكثر ظهورا[١٣٥]. وتهتم هذه الجرائد وقناة الجزيرة بتقديم الموضوعات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية ذات الاهتمام العربى المشترك. فهى عندما تتناول موضوعات النظم السياسية السلطوية أو الفساد أو النمو الاقتصادى، فهى تتناولها فى إطار إقليمى عربى، بدلا من الإطار الوطنى لهذه الدولة أو تلك[١٣٦]. ولكن فى الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن وسائل الإعلام العربية بشكل عام، لا تتمتع بالاستقلالية والموضوعية التامة، فهى تخلو من أى نقد لأنظمة الحكم التى تمولها ولسياساتها الداخلية والإقليمية، كما أن علاقات الدول الممولة لهذه الجريدة أو تلك القناة ببقية الدول العربية تؤثر فى مضمون ما تقدمه هذه الوسائل. ولعل توقف الجزيرة عن نقد سياسيات النظام السعودى

والسورى -على عكس النظام المصرى - وامتناعها عن الخوض فى سياسات النظام القطرى دليل بارز على التأثير السياسى القطرى فى مضمون ما تقدمه القناة. والنقد نفسه ينطبق على جريدتى الحياة والشرق الأوسط اللتين لا يمكن أن نرى فيهما أى نقد لسياسات نظام الحكم السعودى الداخلية، أو للمواقف الخارجية للمملكة العربية السعودية.

وإلى جانب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة دخل الإنترنت بوصفه عاملا مساعدا فى إحياء التضامن الشعبى العربى، خاصة فى أوقات الأزمات؛ إذ يستخدمه قادة الرأى من رجال الدين والسياسيين والنشطاء، فى توطيد الصلات بين الشعوب العربية. على سبيل المثال، استخدم بعض رجال الدين الفضاء "الإنترنتى" إبان الغزو الأمريكى للعراق (٢٠٠٣) من أجل دعوة المسلمين إلى الجهاد ضد القوات الأمريكية، كما أن المواقع الدينية لكبار الشيوخ السنة (مثل الشيخ يوسف القرضاوى) يزورها مواطنون من كل أنحاء العالم العربى، وتناقش قضايا تخصهم جميعا. كذلك فإن المؤسسات الأهلية العربية (مثل الشبكة العربية لحقوق الإنسان، والمبادرة العربية للإصلاح، وغيرها من الهيئات) تستخدم الإنترنت لتحقيق تواصل مع والشعوب العربية. كما نجد أن بعض النشطاء السياسيين يستخدمون الإنترنت فى جمع توقيعات لخدمة قضية عربية معينة؛ مثل "بيان علماء ومفكرين وسياسيين تنديدا بالحرب على العراق" فى فبراير ٢٠٠٣، و"بيان حول المجزرة الإسرائيلية على سفن الحملة الدولية" فى مايو ٢٠١٠ وقد وقع عليهما شخصيات عامة تنتمى إلى مختلف دول العالم العربى[١٣٧].

لقد عرضنا لديناميكيات الوحدة والتفتت التى تتنازع القاعدة الشعبية للنظام الإقليمى العربى؛ لأننا نؤمن أنها تغذى وتتغذى على تفكك النظام على المستوى الرسمى، ومن ثم فهى تؤثر فى أدائه الإقليمى والعالمى. إن تصدع "الأمة العربية" يعنى - ببساطة - أن جذور النظام الإقليمى العربى فى تآكل مستمر؛ وهو ما يسمح بتراجع التكامل الإقليمى العربى على المستوى الرسمى.

وبالرغم من حالات "الهياج" و"اليوفوريا" التى تجتاح "الشارع العربى" عند اندلاع حروب وصراعات بين طرف عربى وطرف خارجى؛ فإن حماس وحزب الله وسوريا وصدام حسين لم يستطيعوا أن يعولوا على الجماهير العربية لكى تدفع حكوماتها إلى التضامن معهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. بل على العكس، ألم تنجح وسائل الإعلام السعودية وبعض وسائل الإعلام المصرية فى أن تثنى جزءا من الرأى العام عن مساندة سوريا التى كانت تتعرض لتهديدات أمريكية بإلقاء الضوء على انتماء النظام السورى إلى الطائفة العلوية؟ ألم ينبه العلماء السعوديون الرأى العام العربى حينما أصدروا فتوى ينهون فيها المسلمين السنة عن الدعاء بالنصر لحزب الله فى حربه مع إسرائيل، لأنه حزب شيعى؟

خاتمة:

لقد تناولنا هنا أربعة محددات بنيوية تقف وراء ضعف أداء النظام الإقليمى العربى على المستويين الإقليمى والدولى. وقد اخترنا أن نلقى الضوء على المحددات الإقليمية والبعد عن تحميل مسئولية أداء النظام الإقليمى العربى على شماعة الإرث الاستعمارى والمؤامرات الأمريكية والإسرائيلية التى تحاك ضد تفعيل هذا النظام. ولم يكن استبعاد هذه المحددات وغيرها بسبب قلة أهميتها أو عدم تأثيرها فى أداء النظام العربى. بل على العكس، تم التطرق إلى دور الولايات المتحدة فى اختراق النظام العربى، ومن ثم التأثير فى أدائه. ولكننا اخترنا تبنى نظرة بنيوية "نابعة من الباطن"؛ أى أننا اخترنا الوقوف داخل النظام، وتشخيص عيوبه الداخلية التى تنعكس على أدائه على المستوى الدولى، قبل أن ننطلق فى البحث عن المحددات الخارجية أو "الأجنبية" التى تسهم فى قصور هذا الأداء. وبالرغم من أننا لم نحدد ترتيبا للمحددات الأربعة بحسب أهميتها؛ فإننا نرى غياب قوة إقليمية قادرة، أو مجموعة إقليمية لديها إرادة فى تفعيل النظام الإقليمى العربى بوصفه أهم سبب من أسباب قصور أداء النظام. ونحن لا نرى فى الوقت ذاته أن دولة عربية واحدة تستطيع الانفراد

بمثل هذا الدور. وليس ذلك بالغريب. فمن الطبيعى أن أية قوة إقليمية أو دولية بها نقائص، وهذه النقائص هى التى تدفع هذه القوى إلى التحالف أو الائتلاف مع دول أخرى، من أجل تحقيق أهدافها، والاضطلاع بدورها فى النظام الدولى. ولا يوجد حاليا قوى عظمى فى النظام الدولى سوى الولايات المتحدة الأمريكية، فهى الدولة الوحيدة التى تتفوق على بقية دول العالم اقتصاديا وعسكريا وتكنولوچيا وعلميا، ومن حيث النفوذ السياسى والانتشار الثقافى فى العالم. ولكن حتى الولايات المتحدة لا تستطيع تنفيذ أهدافها الخارجية، وتحمل مسئولياتها فى النظام الدولى، إلا من خلال الائتلاف والتحالف مع دول أخرى. فمن الطبيعى أن ندفع هنا بأنه لا يوجد اليوم قوة إقليمية عربية قادرة وحدها على قيادة النظام العربى. ويجب العمل على إيجاد نواة عربية تتكون من عدة دول من أجل تفعيل النظام الإقليمى العربى على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاستراتيچية والتجارية، وأن يترجم هذا التفعيل فى أداء النظام على المستويين الدولى والإقليمى. ويجب أن يسمح هذا الأداء بإعادة تحديد وضع الدول العربية مجتمعة على خريطة العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوچية والعلمية والإنسانية. وإذا كانت الدول العربية "الكبيرة" التى طالما اضطلعت بهذا الدور القيادى، لا تريد تحمل مثل هذه المسئولية، لأسباب تتعلق باستقرار النظام السياسى أو بتحالفاتها الخارجية، فلم لا تلعب الدول النفطية "الصغيرة" مثل هذا الدور. لقد آن الأوان للخروج من القوالب النمطية، واستيعاب أن دولا مثل الكويت والإمارات وقطر قد حققت وجودا عربيا على الخريطة الاقتصادية والنقدية العالمية. فلم لا ينعكس هذا التمكين الاقتصادى على المستوى الدولى على مركز هذه الدول الجماعى فى النظام الإقليمى العربى، وعلى الدور الذى تلعبه فيه. ولكن يجب اليوم التساؤل عن إرادة هذه الدول ورغبتها فى لعب مثل هذا الدور مثلما تساءلنا بالأمس عن أسباب استحياء المملكة العربية السعودية، وتراجع مصر عنه.

الهـوامش:

(١) مقابلة مع الدكتور بهجت قرنى، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦.

(2) SMOUTS Marie Claude, "la cooperation internationale: de la coexistence a la gouvernance mondiale" in SMOUTS Marie-Claude (dir.), Les nouvelles relations internationales: pratiques et theories, Paris: Presses de Sciences Po, 1991, p.145.

(3) IBRAHIM Saad Eddin, "Future Visions of the Arab Middle East" in Security Dialogue", vol.26, n.4, 1996, pp.428-430.

(4) BARNETT Michael, "Institutions, Roles and Disorder: The Case of the Arab States System" in International Sutdies Quarterly, vol.37, n.3, (September) 1993, p.287.

(5) Idem and SOLINGEN Etel, "Designed to Fail or Failure of Deisgn? The Origins and Legacy if the Arab League" in ACHARYA Amitav & JHONSTON Alastair, (eds.), Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective, Cambridge; new York; Melbourne [etc.], Cambridge University Press, 2007, p.217.

(6) BARNETT Michael & SOLINGEN Etel, "Designed to fail or failure of design? The origins and legacy of the Arab League", op.cit, p.181.

(7) HOURANI Albert, A History of the Arab Peoples, New York: Warner Books, 1992, pp.8-9.

(8) KERR Malcolm H., The Arab Cold War: Gamal Abd Al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, London, New York: Oxford university Press, 1971, 166p.

(9) AJAMI Fouad, «The End of Pan-Arabism» in Foreign Affairs, vol.57, n.2, (winter) 1978-79, pp.355-373.

(10) VALBJORN Morten & BANK André, «Signs of a new Arab cold war: the 2006 Lebanon War and the Sunni-Shi`i Divide» in Middle East Report, n.242, (spring) 2007, p.8.

(11) KHOURY Nabeel A., «The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics» in Middle East Journal, vol.36, n.3, (Summer) 1982, pp.374-387 cité dans KORANY Bahgat, «Reviewed Works: The Arab predicament: Arab Political tought and practice since 1967 by Fouad Ajami and Rich and Poor states in the Middle East: Egypt and the New Arab Order by Malcolm Kerr and El Sayed Yassin»in International Journal of Middle East Studies, vol.15, n.4, (November) 1983, p.574.

(12) HUDSON Michael (ed.), Midlle East Dilemma: the Politics and Economics of Arab Integration, London: Tauris, 1998, pp.3-7.

(١٣) إعلان القمة العربية فى دورتها العادية التى عقدت فى ١ مارس ٢٠٠٣، ويمكن تحميله على الموقع الرسمى لجامعة الدول العربية:
www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3105&level_id=202.

(١٤) باسم الجاسر، "القمة العربية بين الإيجابية الصعبة والسلبية الأصعب"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٦؛ "قمة شرم الشيخ أظهرت نظاما عربيا مرعوبا من المستقبل"، القدس العربى، ٢٠٠٣/٣/٣.

(15) GALAL Ahmed & HOEKMAN Bernard (eds.), Arab Economic Integration: Between Hope and Reality, Cairo: Egyptian Center for Economic Studies; Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003, p.170.

(16) MITRANY David, A Working Peace System, Chicago: Quadrangle Books, 1966, p.97.

(17) FEILER Gil, Economic Relations between Egypt and the Gulf Oil States. 1967-2000, Brighton (England); Portland, or.: Sussex Academic Press, 2003, p.247.

(18) UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA, «International

Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities», New York: United Nations Publications, 2007, p.10.

(19) CARKOGLU Ali et al., The Political Economy of Regional Cooperation in the Middle East, London: Routeldge, 1998, p.31.

(20) AJAMI Fouad, The Arab predicament: Arab political thought and practice since 1967, Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992, pp.89-155.

(21) HASSEEB Khair Eddin et al., The Future of the Arab nation: Challenges and Options, Beirut: Center for Arab Unity Studies; London: Routledge, 1990-1991, p.287.

(22) «Introduction» in HUDSON Michael (ed.), Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration, op.cit, p.17.

(23) KERR Malcolm & YASSIN El-Sayed (eds.), Rich and poor states in the Middle East: Egypt and the New Arab Order, Boulder, Colo.: Wesview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982, p.329.

(24) VOLGY Thomas J & SHWARZ John E., «Foreign Policy Restructuring and the Myriad Webs of Restraint» in ROSATI Jerel, HAGAN Joe & SAMPSON III Martin (eds.), Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change, Columbia, SC: University of South California Press, 1994, p.35.

(25) GILPIN Robert, Global Plitical Economy: Understanding the International Economic Order, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001, p.93-97.

(26) DEUTSCH Karl et al., Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of

Historical Experience, Princeton: Princeton University Press, 1968, p.38.

(27) Ibidem.

(28) OSTERUD Oyvind, «Regional Great Powers» in NEUMANN Iver B (ed.)., Regional Great Powers in International Politics, New York: St Matrin's Press; London: Palgrave Macmillan, 1992, p.12.

(29) NOBLE Paul, «Prospects for Arab Cooperation in a Changing Regional and Global System» in HUDSON Michael (ed.), Middle East dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration, op.cit, p.86.

(30) AJAMI Fouad, The Arab predicament: Arab political thought and practice since 1967, op.cit, p.78؛ HUDSON Michael, Arab Politics: The Search for Legitimacy, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977, p.234; WIGHT Martin, Power Politics (2nd ed.), Harmondsworth: Penguin [for] Royal Institute of International Affairs, 1986, p.63.

(31) LUSTICK Ian, «The Absence of Middle Eastern Great Powers: Political 'Backwardness' in Historical Perspective» in International Organization, vol.51, n.4, (Autumn) 1997, p.666

(32) BUTENSCHON Nils A., «Israel as a Regional Great Power: Paradoxes of Regional Alienation» in NEUMANN Iver B. (ed.), Regional Great Powers in International Relations, op.cit, p.197.

(33) AL-IBRAHIMI Rym, AYAD Christophe & BEDAR Saida, «Egypte: à la reconquête d'un rôle perdu» in Arabies, vol.45, (Septembre) 1990-1991, p.20.

(34) NATIONAL AUTHORITY FOR QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION OF EDUCATION, «Al-Azhar Education»:

http://naqaae.org.eg/index.php?option=com_content&view=article&id=62&Itemid=59

(35) AL-AHRAM FOUNDATION: http://www.sovereign/publications.com/al/ahram.htm, consulté le: 02/09/2009

(36) Farid Samir, «Lights, Camera... Retrospection» in Al-Ahram Weekly, 30/12/1999.

(37) DEZALAY Yves & GARTH Bryant G., Dealing in Virtue: International Commercial Arbitration and the Construction of a transnational Legal Order, Chicago: University of Chicago Press, 1996, p. 221 et 226.

(٣٨) وزارة الخرجية المصرية، مكتب وزير الخارجية، قائمة البعثات الدبلوماسية، سبتمبر ٢٠٠٩.

(39) EGYPT STATE INFORMATION SERVICE, «Egypt and the United Nations»: http://www.sis.gov.eg/En/Politics/Foreign/IntlOrganizations/EgyptUN/040313010000000001.htm, consulté le 08/04/2009

(40) BRUN Elodie, Les relations entre l'Amérique du Sud et le Moyen-Orient: un exemple de relance sud-sud: les cendres d'Al-Andalous ravivés à l'aube du XXIième siècle, Paris: l'Harmattan, 2008, p.18.

(41) FELDMAN Shai & SHAPIR Yiftah, The Middle East Strategic Balance 2003-2004: http://www.tau.ac.il/jcss/balance/mesb04/exerpt.pdf, consulté le: 30/08/2005

(42) HARB Georges, L'Intégration régionale arabe: Bilan et perspectives, op.cit, p.121.

(43) FRIEDMAN Thomas, "Abdullah's Chance" in The New York Times, 23/03/2007.

(44) AZMAH Aziz, Islams and Modernities, London: Verso, 1993,

p.23.

(45) ENERGY INFORMATION ADMINISTRATION, «Saudi Arabia»,: http://www.eia.doe.gov/cabs/Saudi_Arabia/Background.html

(٤٦) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧، ص٢٨٢؛

SAUDI ARABIAN GENERAL INVESTMENT AUTHORITY (SAGIA), «Why Invest in Saudi Arabia»: http://www.sagia.gov.sa/English/index.php?page=why/invest/in/saudi/arabia

(47) ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), «Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region, 2005», New York: United Nations Publications, 2006, p.46, p.28.

(48) WORLD BANK, Data and Statistics, «Quick Reference Tables»: http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/GDP.pdf

(49) SAUDI ARABIA MARKET INFORMATION RESOURCE AND DIRECTORY (SAMIRAD), «Saudi Aid to the Developing World»: http://www.saudinf.com/MAIN/l102.htm

(50) PARDOS Alfred B. & BLANCHARD Christopher M., «Saudi Arabia: Current Issues and U.S Relations», CRS Report for Congress, Washington: The Library of the Congress, 11/07/2006, p.3: fpc.state.gov/documents/organization/70301.pdf

(51) SAMIRAD, «Developmental Co-operation with Islamic Countries»: http://www.saudinf.com/MAIN/l103.htm

(52) Ibidem.

(53) NATTA Don Van & O'BRIEN Timothy L., «Flow of Saudi's Cash to Hamas is Scrutinized» in The New York Times, 17/9/2003.

(54) KINGDOM OF SAUDI ARABIA, MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, «The Kingdom Stance on The Palestinian Issue»: http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=3992&InNewsItemID=34652

(55) DEEN Mark & WILLIAMS Daniel, «Saudi Arabia, U.S lead Donors Raising Lebanon Aid»: http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601103&sid=aq2fxQBTR7ls&refer=us

(56) HAMMOND Andrew, «Saudi Arabia Media Empire: Keeping the Masses at Home», n. 3, (fall) 2007: http://www.arabmediasociety.com/countries/index.php?c_article=121

(57) «AMF Names Prince Faysal Ben Salman Media Personality of the Year» in Asharq Al-Awsat, 15/3/2009.

(٥٨) مقابلات أجريت خلال ثلاث زيارات لمقر قناة العربية بالرياض، في ٢٠/٤/٢٠٠٧.

(59) CIA World Fact Book, «Saudi Arabia»: https://www.cia.gov/library/publications/the/world/factbook/geos/sa.html

(60) Ibidem.

(61) CORDESMAN Anthony, «The Military Balance in the Middle East: An Anlytic Overview», Washington: Center for Strategic and International Studies, p.43: http://www.csis.org/media/csis/pubs/me_mb_me_anlytovrview%5B1%5D.pdf,; NOBLE Paul, «From Arab System to Middle Eastern System?», op.cit, p.117.

(62) Idem, «The Military Balance in the Middle East: An Anlytic Overview», Washington: Center for Strategic and International Studies,: http://www.csis.org/media/csis/pubs/me_mb_me_anlytovrview %5B1%5D.pdf; NOBLE Paul, «From Arab System to Middle Eastern System?: Regional Pressures and Constraints» in KORANY Bahgat & DESSOUKI Ali E. Hillal (eds.), The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization(3rd ed.), The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization (3rd ed.), Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2008, p.117.

(63) MURDEN Simon, Emergent Regional Powers and International Relations in the Gulf, op.cit, p.178.

(64) SMITH Craig S., «A Tiny Gulf Kingdom Bets Its Stability in Support for the US» in The New York Times, 22/10/2002.

(65) UNITED STATES DEPARTMENT OF STATE, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, «Background Notes: Syria»: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3580.htm

(66) KANDIL Hazem, «The Challenge of Restructuring: Syrian Foreign Policy» in KORANY Bahgat & DESSOUKI Ali. E. Hillal (eds.), The Foreign Policies of Arab States (3rd ed.), op.cit, p.425.

(67) «Energy Tables: 2000-2005. Average Annual Prices» in Middle East Economic Survey: www.mees.com cited in NOBLE Paul, «From Arab System to Middle Eastern System?», op.cit, p.76.

(68) AITA Samir, «L'économie de la Syrie peut-elle devenir social? Vous avez dit: économie sociale de marché?» in DUPRET Baudouin et alii (dirs.), La Syrie au présent: relfets d'une société, Aires: Sindbad, Actes Sud, 2007, p.556.

(69) HINNEBUSCH Raymond, «Défier l'hégémonie américaine. La diplomatie syrienne de l'Irak au Liban» in Les cahiers de l'Orient, n.87, p.36.

(70) RAZOUX Pierre, «Israël frappe la Syrie: un raid mystérieux» in Politique Etrangère, n.1, (printemps) 2008, p.10؛ «US Helicopter Raid Inside Syria» in BBC News, 27/10/2008, http://news.bbc.co.uk/2/hi/7692153.stm

(71) CORDESMAN Anthony H., The Military Balance in the Middle East, Westport, conn. London: Praeger, 2004, p.212.

(٧٢) علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (الطبعة الثالثة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص١٢٩.

(73) PERTHES Volker, «Syrian Regional Policy Under Bashar Al-Asad: Realignment or Economic Rationalization?» in Middle East Report, n.220. (Autumn) 2001, p.27.

(٧٤) مقابلة مع جميل مطر (كاتب ومفكر عربي، ومدير تحرير جريدة الشروق اليومية)، القاهرة، ٢٠٠٧/١٢/١٣.

(75) NOBLE Paul, «Systemic Factors Do Matter But...Reflections on the Uses and Limitations of Systemic Analysis» in SALLOUKH Bassel & BRYNE Rex (eds.), Persistent Permeability? Regionalism, Localism and Globalizaiton in the Middle East, Aldershot, England; Burlington V.T: Ashgate, 2004, p.42.

(٧٦) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق، ص١٩٤.

(77) BUZAN Barry et WEAVER Ole, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, p.46, 55, 61, 63 et p.80.

(78) BROWN Carl, International Politics and the Middle East: Old

Rules, Dangerous Game, London: I.B: Tauris, 1984, p.4.

(79) HOLLAND Matthew, America and Egypt: From Roosevelt to Eisenhower, Westport, Conn.: Praeger, 1996, p.xxiii.

(80) QWANDT William B., «America and The Middle East: A Fifty Year Overview» in BROWN Carl (ed.), Diplomacy in the Middle East: The International Relations of Regional and Outside Powers, London: I.B Tauris Pub., 2001, pp.59-74.

(81) HAJJAR Sami G., «US military Presence in the Gulf: Challenges and Prospects», Carlisle Barracks, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S Army War College, 2002, p.5.

(82) BEEHNER Lionel, «Long Term Prospects for the US Military Presence in the Persian Gulf Region», Washington: Council on Foreign Relations, 09-12-2005, http://www.cfr.org/publication/9388/longterm_prospects_for_the_us_military_presence_in_the_persian_gulf_region.html?breadcrumb=%2Fpublication%2Fpublication_list%3Ftype%3Dbackgrounder%26page%3D24m

(83) HADAR Leon, «The United Sates, Europe and the Middle East» in World Policy Journal, vol.8, n.3, (summer) 1990-1991, pp.421-449.

(84) GAUSE III Gregory «Theory and System in Understanding Middle East International Politics: Reading Paul Noble's 'The Arab System: Pressures, Constraints and Opportunities'» in SALLOUKH Bassel & BRYNEN Rex (eds.), Persistent Permeability?: Regionalism, Localism, and Globalization in the Middle East, op.cit, p.22.

(85) MOZAFFARI Mehdi, «Le néo-réalisme et les changements structurels dans le Golfe persique» in BADIE Bertrand & PELLET Alain (dirs.), Les relations internationales à l'épreuve de la science politique: mélanges Marcel Merle, Paris:

Economica, 1993, p.80.

(86) NOBLE Paul «The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressures» in KORANY Bahgat & HILLAL Ali Eddin (eds.), The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change (2nd ed.), Boulder, Colo.: Westview, 1991, p.57.

(87) MANSFIELD Peter, A History of the Middle East (2nd ed.), London: Penguin, 2003, 429p.

(88) GAUSE III Gregory, op.cit, pp.19-21.

(٨٩) سعد الدين إبراهيم، "الرؤى المستقبلية للمشرق العربى: الرؤية العربية والشرق أوسطية والمتوسطية والإسلامية"، كراسات استراتيجية؛ مجلد٧، العدد ٥٢، ١٩٩٧، ص١-٣٠.

(٩٠) مصطفى الفقى، "عروبة العراق... مسئولية قومية"، الحياة، ٢٠٠٨/١١/٤؛ صلاح سالم، "التداعيات الإيجابية لاتفاق مع إيران أمام الفراغ الاستراتيچى العربى"، الحياة، ٢٠٠٧/١٠/١٤؛ "القاعدة تهاجم إيران فى تسجيل جديد بمناسبة ذكرى الحادى عشر من سبتمبر"، الجزيرة:

www.aljazeera.net/NR/exeres/85161312/1624/4495/B0BB/32A8C5F874EF.htm

(91) AYDINLI Ersel, «Globalization of a Torn State: Turkey from the middle East to the European Integration» in SALLOUKH Bassel & REX Brynen (eds.), Persistent Permeability?, op.cit, p.151.

(٩٢) إبراهيم الحميدى، "الأسد بدأ زيارة عمل لتركيا لتأكيد الصداقة"، الحياة، ٢٠٠٧/١٠/١٧.

(93) SHERBEL Ghassan, «The Turkish Passage» in Al-Hayat, 28 April 2008.

(94) Ibidem.

(95) VALBJORN Morten et BANK André, «Signs of a new Arab

cold war», op.cit, p.1.

(96) GOODARZI Jubin, Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East, London; New york: Tauris Academic Studies, 2006, p.37.

(97) KHATAMI Mohamed, «Unjust Iraq Occupation Has Led to Dangerous 'Fire' in Region»: http://newsweek.washingtonpost.com/onfaith/mohammad_khatami/2007/01/in_view_of_escalating_public.html

(98) «Iran's Ahmadinejad proposes regional pacts in first attendance at GCC summit» in International Herald Tribune, 03/12/2007.

(٩٩) "نجاد يعلن استعداده لزيارة مصر، ويدعو واشنطن إلى مزيد من الخطوات الإيجابية"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٩/١٢.

(١٠٠) "أحمدى نجاد يبدأ أول زيارة رسمية لأداء فريضة الحج فى مكة المكرمة"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٢/١٦.

(101) AL-HOMAYED Tariq, «Why not Let Iran Host the Arab Summit» in Asharq Alawsat, 4/3/2008.

(102) AL-AMIR Ayman, «The Invisible Guests of Syria» in Al-Ahram Weekly, 27-03- 04-2008.

(١٠٣) "إيران تسعى لتحسين العلاقات بين السعودية وسوريا"، من الموقع الرسمى لوزارة الخارجية الإيرانية.

http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/motaki/2870112

(١٠٤) "دعا حماس والجهاد إلى توحيد القوى الوطنية لإفشال مشروع واشنطن: متكى يؤكد رفض المواجهات فى لبنان وفلسطين. السماء تمطر انتصارات، والمأزق الأمريكى كبير"، الحياة، ٢٠٠٦/١٠/٣٠.

(105) «No Global Warming Alarm in the US, China. America's Image Slips, but Allies Share U.S Concerns Over Iran, Hamas», Washington, D.C: The Pew Global Attitudes Project,

13/06/2006, pp. 15-19:
http://pewglobal.org/reports/display.php?PageID=826

(106) TELHAMI Shibley, "A Shift in Arab Views of Iran" in LA Times:
http://www.latimes.com/news/opinion/commentary/la/oe/telhami/arab/opinions/20100814,0,2419129,print.story

(١٠٧) "سوريا وإيران توقعان اتفاقيات تعاون عسكرى لمواجهة التهديدات"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٧/١٦.

(108) «Iran increases Palestinian aid to 120 million dollars», Agence France Presse, 16/11/2006:
http://www.iranfocus.com/en/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=9237

(١٠٩) فؤاد السعيد، "الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثاره على المجتمع المصرى"، فى: عمرو دراج ونادية مصطفى (محررين)، مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق: الدلالات، التداعيات والضرورات، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص١٣١-١٣٢.

(110) ABDEL-LATIF Omayma, «The Shia-Suni Divide: Myths and Reality» in Al-Ahram Weekly, 01-07-03-2007.

(111) HOURANI Albert, A History of the Arab Peoples, New York: Warner Books, 1992, pp. 423-426.

(112) SADOWSKI Yahya, «The Evolution of Political Identity in Syria» in BARNETT Michael & TELHAMI Shibley (eds.), Identity and Foreign Policy in the Middle East, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2002, p.139-154.

(١١٣) عثمان الرواف، "الأزمة، القمة والدور العربى"، الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/١٠؛ مقابلات فى المملكة العربية السعودية، ما بين شهرى إبريل ويوليو ٢٠٠٧.

(114) FANDY Mamoun, «Egyptians Vs. The 'Pure' Arabs» in New York Times, 16/05/1991, p.23.

(115) POMMIER Sophie, Egypte:l'envers du décor, Paris: La Découverte, 2008, p.66.

(116) FAWZY Samiha, "The Economics and Politics of Arab Economic Integration" in GALAL Ahmed & HOEKMAN Bernard (eds.), Arab Economic Integration: Between Hope and Reality, op.cit, p19.

(117) ROY Olivier, Le Croissant et le Chaos, Paris: Hachette Littératures, 2007, p.100-104.

(118) 1 «Syria Restores Iraqi Visa Limits» in BBCnews, 02/10/2007: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7024739.stm

(١١٩) محمود جمعة، "العراقيرن فى مصر...لاجئون بلا صفة"، الجزيرة.

http://www.aljazeera.net/news-archive/archive?ArchiveId=1061290

(١٢٠) نور الدين الأعثر، "السوريون متخوفون من تحول العراقيين إلى مقيمين دائمين"، الحياة، ٢٠٠٧/٣/٤.

(121) AJAMI Fouad, The Foreigner's Gift. The Americans, The Arabs and the Iraqis in Iraq, New York: Free Press, 2006, pp.73-80.

(١٢٢) مقابلة مع دبلوماسيين عراقيين فى الرياض، ٢٠٠٧/٤/٢٨.

(123) NOBLE Paul, «Prospects for Arab Cooperation in a Changing Regional and Global System» in HUDSON Michael (ed.), Middle East dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration, op. cit, p.80.

(124) TIBI Bassam, Arab Nationalism: A Critical Enquiry (2nd ed.), New York: St. Martin's Press, 1990, p.94.

(125) Idem, "From Pan-Arabism to the Community of Sovereign Arab States: Redefining the Arab and Arabism in the Aftermath of the Second Gulf War" in HUDSON Michael

(ed.), Middle East Dilemma, op.cit, p.101; idem, The Challenge of Fundamentalism: Political Islam and the New World Disorder, Berkley: University of California Press, 1998, pp.36-60.

(126) MUTIN Georges, Géopolitique du monde arabe (3e ed.), Paris: Ellipses, 2009, pp.20-27 et p.96; FARGUES Philippe, Générations arabes: l'alchimie du nombre, Paris: Fayard, 2000, p.9.

(127) ROY Olivier, Le Croissant et le Chaos, op.cit, p.105, 110-118.

(١٢٨) مقابلات أجريناها مع نشطاء شيعة فى مدينة صفوة السعودية خلال شهر إبريل ٢٠٠٦؛ ومع نشطاء أقباط فى القاهرة خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧؛ ومع نشطاء أكراد فى دمشق فى نوفمبر ٢٠٠٦.

(129) BRYNEN Rex, «Permeability Revisited: Reflections on the Regional Repercussions of the al-Aqsa Intifada» in SALLOUKH Bassel & BRYNEN Rex (eds.), Persistent Permeability, op.cit, p.134.

(130) FATTAH Hassan, «Spreading the World: Who is Who in the Arab Media» in The New York Times, 6/2/2006.

(131) BBC news World Edition, «Al-Jazeera Exclusive», 1/6/2003: http://www.dailymotion.com/video/x1lmla_aljazeera/1/of/3_news؛ «Introduction» in SALLOUKH Bassel & BRYNEN Rex (eds.), Persistent Permeability?, op.cit, p.5.

(١٣٢) خطابات حسن نصر الله فى الحرب السادسة:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B62CE665/873A/4D3D/A30C/E48C92D3B7E8.htm

(133) FATTAH Hassan, «Spreading the World: Who is Who in the Arab Media», op.cit.

(134) EUTELSAT 2005, «The Cable and Satellite TV Market 2004»: www.eutelsat.com in NOBLE Paul, «From Arab

System to Middle Eastern System?: Regional Pressures and Constraints», op.cit, p.91.

(135) KAMAL Sana, «The Power of Satellite TV» in Middle East International, 19/4/2002.

(136) BRYNEN Rex, «Permeability Revisited: Reflections on the Regional Repercussions of the Al-Aqsa Intifada», op.cit, p.126

(137) http://usacbi.wordpress.com/2010/06/08/180/prominent/egyptian/arab/intellectuals/condemn/israels/attack/on/gaza/freedom/flotilla/call/on/egyptian/government/to/take/immediate/action/